

المدد ٢٠

المجلة

المدرسة

للمعلوم

الإنسانية

- ١ - نظرية التعريف عند ابن سينا .  
محمد جلوب فرحان
- ٢ - ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية .  
عبد الفتاح أحد الحموز
- ٣ - الماديات الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي .  
جلال عبد الله معرض
- ٤ - مشروع حلف شرقى البحر المتوسط / ١٩٤٨ .  
أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٥ - اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة الموصل نحو مهنة التدريس .  
صباح حنا هرمز
- ٦ - ألبسة المسلمين إبان سقوط غرناطة وتأثيرها على الزي المغربي .  
صالح محمد أبو دياك

# ظاهرة كثرة الاستعمال وسائلها في العربية

\* عبد الفتاح أحمد الحموز

\* حصل على الدكتوراه في النحو والصرف من جامعة القاهرة / كلية دار العلوم .  
يعمل أستاذاً مساعداً بدائرة العلوم الإنسانية، بجامعة مؤتة - الأردن .

### الملخص

تدور هذه الظاهرة في ذلك ما يكثر استعماله من حيث اللفظ أو الكتب . فكثير الاستعمال يُعد في الغالب مطرداً في القياس والاستعمال . والعرب تُكرر من التصرف والتلعُّب فيه لتخفييفه استحساناً . وما يُعد من مسائل هذه الظاهرة :

(١) ما غيرَ عن أصله طلباً للخفة استحساناً ، وهو - كما يظهر لي - من باب الشاذ في الاستعمال والقياس ، على الرغم من أن بعضه يكون أكثر استعمالاً من الأصل كما في القلب المكاني ، نحو آبار وآراء . ولعل ما يعززُ ما غيرَ تخفييفاً في هذه الظاهرة ما في هذا البحث من مسائل ، نحو : الحذف ، والإملاء ، والقلب المكاني ، والإعلال والإبدال ، وغير ذلك من المسائل الأخرى . ويُمكِّن إخضاع هذا التغيير في هذه المسائل وغيرها إلى نظرية التيسير والسهولة في اللفظ أو الكتب ، كحذف الألف من البسمة وغيرها ، والتلوين ، وأحد حرف التضييف ، وحروف القسم ، والفعل العامل ، وغير ذلك من المحفوظات التي تطالع القارئ في هذا البحث ، والقول نفسه في الإعلال والإبدال والإملاء والقلب المكاني .

ولعل ما غيرَ في هذه الظاهرة يمكن إخضاعه للاستحسان الذي يُعد من أدلة النحو على الرغم من أن بعض النحو لا يعتمد به .

(٢) المفاضلة بين مسألة وأخرى ، ومن ذلك الإكثار من أبنية التكسير ، والتقليل من أبنية التصغير ؛ لأنَّه أقلُ استعمالاً ، ولذلك كانت أبنيته مستقلة (فعيل ، فعييل ، فعيييل) . ومن ذلك أيضاً كون (فعول) جماعاً ( فعل ) أكثر منه جماعاً ( فعل ) ، وفأعلى جماعاً ( فاعلة ) صفة للأثنى ، وغير ذلك من المسائل المثورة في هذا البحث .

(٣) جعل الكلمتين كأنهما كلمة واحدة ، نحو : هَلْم ، ووصل (ما) الإسمية بحرف الخفض ، وكون يا أبٍ كالكلمة الواحدة وغير ذلك مما في هذا البحث .

وبعد فأرجو أن يُزيل هذا البحث ما علق بهذه الظاهرة من غبار الغموض والتناسي والإهمال .

تدور في مظان اللغة والنحو المختلفة أحكام يطلقها النحويون على ما سمع من الكلام العربي ، نظمه ونشره ، من حيث الحسن أو الإجازة أو الضعف أو غير ذلك من الأحكام المختلفة التي تطالع قارئ هذه المظان . ويتراءى لي أنه لا بد من الإشارة بإيجاز إلى بعض هذه الأحكام لما الكثرة الاستعمال من صلة وثيقة بها من حيث حدها ، والقول نفسه بالنسبة لأدلة النحو كالسماع والقياس والاستحسان من حيث إجازة الحمل عليها أو عدمها .

فمن أحكامهم الجائز ، وهو ما يدور في تلك كثرة الأوجه الإعرابية الجائزة أو المحتملة في كثير من الشواهد القرآنية ، والتي في كلام العرب ، نظمه ونشره ، ويتراءى لي أنه فرع للأصل الذي يحمل عليه الشاهد ، كحذف المبتدأ والخبر اللذين لا مانع من حذفهما . وهو عند الرماني المأر على جهة الصواب (ص ٧٣) .

والقبيح ، وهو ما يوسم به الكلام الذي لا يخضع لسلطان القياس والسماع وغيرهما من أدلة النحو . وما عد من ذلك رفع المضارع في جواب أداة شرطٍ جازمةً متلوة بفعل شرطٍ غير ماضٍ لفظاً ومعنى أو معنى (السيوطى ، الاقتراح : ١٠) والقبيح عند سيوطى هو وضع اللفظ في غير موضعه نحو : قد زيداً رأيت ، وكى زيداً يأتياك (سيوطى : ٢٤/١) . وهو عند الرماني : « هو المتكره في نفس الحكيم » (الرماني : ٧٣) .

والحسن ، وهو الذي يوسم بالحسن معنى وقياساً : « فاما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسأريك غداً» (سيوطى ، ١/٢٤) . وما عد من ذلك رفع المضارع في جواب أداة شرط جازمة إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى (السيوطى ، الاقتراح : ١٠) .

والشاذ ، وهو ما فارق ما عليه بابه ، وانفرد عنه ؛ لأن الشذوذ التفرق والتفرد<sup>(١)</sup> . وقيل إنه ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته ، نحو : القَوْدُ وَالْحَوْكَةُ وَغَيْرُهَا مَا يُجَبُ فِيهِ إِعْلَالُ الْعَيْنِ (ابن الحاجب : ٢٠/١) . وقيل إن ما خالف القياس وقل وجوده يعد شاذًا ونادرًا (ابن الحاجب : ٢٠/١) ، وما قل ولم يخالف يُعد نادراً (ابن الحاجب : ٢٠/١) . وذكر الرماني أن النادر هو الخارج عن النظائر إلى قلة في بابه (الرماني : ٧٣) ، ومنه قول العرب : ناقة بها خزعال (داء) (ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ١٥١) ، لأن فعلاً لم يرد في غير المضاعف إلا في هذا .

والمطرد ، وهو الجاري على النظائر (الرماني : ٧٣) ، وقيل إنه ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة (ابن جني : ٩٦/١) ، (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٠٩) ، ولقد قسم النحويون الكلام العربي من حيث الشذوذ والاطراد أربعة أقسام :

(١) كلام مطرد في القياس والاستعمال ، وهو الغاية المطلوبة ، نحو : قام زيد ، وضررت عمراً ، ومررت بسعید .

(٢) كلام مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، ومن ذلك (ودع) ماضي (يَدْعُ) ، و(وذر) ماضي (يَذْرُ ) ، وقولهم : مكان مُبِقِّل ، وهو القياس ، ولكن الأكثر في السياق (باقل) على الرغم من كون الأول مسموعاً (ابن جني : ٩٦/١) ، (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٠٩) .

(٣) كلام مطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، نحو : استحوذ ، واستصوب ، واستنونق ، واستفيف الجمل ، واستبيست الشاة ، وغير ذلك مما جاء فيه على الأصل من غير أن تقلب فيه الواو أو الياء إلّا بعد نقل فتحتها إلى الحرف الساكن قبلها (ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ٤٨١/٢) .

(٤) كلام شاذ في القياس والاستعمال ، نحو : مصرون ومذوف ، مقود ، وأضراها إما كان من باب مفعول ؛ لأن القياس والسماع فيها حذف إحدى الواوين<sup>(٢)</sup> .

والضعف هو الذي يكون في ثبوته كلام ، وهو مبain للشاذ والنادر ، (ابن الحاجب : ٢٠/١ ، ٢٩/٢) ، والضعف عند الرماني : (نقصان القوة عن الحد وهي عليه (كذا) ، والنادر أضعف من المطرد في البيان) (الرماني : ٧١) . وعما عد من ذلك قُرطاس بضم الطاء ؛ لأن الفصيح الكسر<sup>(٣)</sup> .

ويظهر لي حلا على ما مر أن ما غير لكونه من باب ظاهرة كثرة الاستعمال يمكن أن يكون من باب الكلام الشاذ في القياس والاستعمال ، فكثير من مسائل الحذف في هذا البحث يعود فيها الحذف اعتباطيا ، ولا مسوغ له إلا التخفيف لكترة دورانه على الألسنة أو كثرة كتبه ، فحذف الألف في البسمة في الكتب تخفيفا على الكاتب لكترة كتبها يعود شادا في القياس ؛ لأن الأصل في ألف الوصل الحذف لفظا ، والإثبات كتابا ، أما حذف الألف في (ذلك وهذا وأولئك) وغيرها ففي الكتب فقط ، والقول نفسه في حذف الياء من : لا أدر ، والألف من : لم أبل ، والواومن : لم يدع ، من حيث التخفيف .. لفظا وكتبا لكترة الاستعمال ، والقول نفسه فيما مر من حيث الاستعمال . وما يعد من هذه المسألة الإتباع في قراءة ابن أبي عبلة : «الحمد لله» (سورة الفاتحة : آية ١) ، وقراءة أهل البدية : «الحمد لله» بضم اللام الخافضة إتباعا لضمة دال (الحمد) الإعرابية ، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه قول ابن جني : «وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال إلا أن من وراء ذلك ما ذكره لك ، وهو أن هذا اللفظ كثُر في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثُر في استعمالهم أشد تغييرا ، كما جاء عنهم لذلك : لم يك ، ولا أدر ، وأيش يقول ، وجايحي ، وسايسو ، .....» (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٣٧/١) .

وما يعود شادا أيضا في القياس والاستعمال في هذه المسألة بعض الألفاظ التي تعد مقلوبة ، لأن القلب المكاني ليس مقيناً عند كثير من النحوين ، وما استعمل من المقلوبات يعود شادا في الاستعمال أيضا .

ومن ذلك أيضا إمالة ما لم تتوافر فيه قيود الإمالة نحو الحجاج والعجاج علمين في حالتي النصب والرفع ، والقول نفسه في الناس وغيره إما أميل لكترة الاستعمال .

وبعد فلعل المراد بكثرة الاستعمال كثرة الدوران وشيوعه لفظا ، أو لفظا وكتبا أحيانا ، ولسنا ننكر أن بعض ما كثر استعماله عند أجدادنا يكاد يكون من باب قليل الاستعمال إن لم يكن قد تنوسي تماما كلفظة (هن) . فكثير الاستعمال يعود مطردا في القياس والاستعمال غالبا .

وبعد فإن ما يمكن أن يعود من مسائل ظاهرة كثرة الاستعمال يمكن إخضاعه لنظرية التيسير

والسهولة التي تدور في فلك تخفيف ما يكرر دورانه على الألسنة أو ما يشيع كتبه؛ لأنَّ العرب يميلون إلى التصرُّف والتلَّعِب فيها يكثر استعماله في اللفظ والكتب.

ويظهر لي أنَّه يمكن عدُّ هذا التخفيف في مثل هذا التصرف أو التلَّعِب الذي يكمن في الحذف، أو القلب المكانى، أو الإعلال والإبدال، أو الإملالة، أو جعل الكلمتين كلمةً، وغير ذلك من مسائل هذه الظاهرة. من أدلة النحو كالقياس والسماع والاستحسان وغيرها، ويظهر لي أيضاً أنه يُمْكِن عدُّ ذلك من باب الاستحسان (ابن جني، ١٣٦/١: ١٢/٢)، (ابن الأنباري، ١٩٧١: ٨١)، (السيوطى: ٨٦) الذي هو ترك قياس الأصول لدليل، كرفع المضارع في جواب أداة شرطٍ جازمة وفعل الشرط ماضٍ لفظاً ومعنىً أو معنىً، وقيل إنَّه تخصيص العلة كجمع أرضٍ على (أرضون) على أنَّ الواو والنون عوضٌ من ذهاب تاء التائيث في المفرد؛ لأنَّ القياس في المفرد (أرضة).

ومن مسائل الاستحسان استحوذ وأضرابه لأنَّ فيها تنبئها على الأصل في بابها. وجُمِع ميثاق على ميثاق بدلاً من موائق برد الواو، لِزِوال الكسرة التي أوجبت قلب الواو ياء في المفرد، ولكنَّ ذلك استُحسن؛ لأنَّ الجمع تابع في الغالب لمفردته إعلاً وتصحيحاً.

ومن ذلك أيضاً صرفُ ما كان من باب هند ونوح استحساناً لخفةِ الصرف على الرغم من أنَّ القياس المنع من الصرف، وإلَّا ينون التوكيد باسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع استحساناً لا عن قوةٍ عليةٍ أو عن استمرارِ عادةٍ.

ولقد عدَّ ابن جني الاستحسان ضرباً من الاتساع كترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، وقلب الواو ياء في الفتوى والتقوى استحساناً من غير علة قوية إلَّا التفريق بين الاسم والصفة على الرغم من أنَّ الاسم قد شارك الصفة في أشياء كثيرة.

ولقد اختلفَ في الأخذ بالاستحسان فمن النحاة من أجازه، ومنهم من لم يجزه. ويظهر لي أنَّ التخفيف استحساناً في كل ما يدور في فلك ظاهرة كثرة الاستعمال يؤخذ به من غير تردُّد لشيوخ هذه الظاهرة في مسائل كثيرة، ولأنَّ تخفيف تميل إليه العربية في كثير من مسائلها لتحقيق الانسجام الصوتي في الكلمة العربية لفظاً.

وبعد فلعلَّ ما دفعني إلى عدُّ كثرة الاستعمال ظاهرةً لغويةً أنها تشيع في مسائل كثيرة من العربية كشيوخ الشذوذ والتعويض والقلب المكانى وغيرها.

ويطالعنا السيوطى بأفراد باب هذه الظاهرة في كتابه النفيس (الأشياء والنظائر في النحو)<sup>(٣)</sup>. وتکاد ظاهرة كثرة الاستعمال تُعتمَدُ في كثير من أبواب النحو ومسائلها؛ لأنَّها يجُوزُ معها ما لا يجُوزُ مع غيرها (السيوطى، ١٣٩٥ هـ: ٢٦٧/١).

وذكر ابن عيسى أن الكلمة إذا كثُر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها . ونقل عنه السيوطي (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٨/١) ، أن اللفظ إذا كثُر على مستتهم أثروا تخفيفه ، وتفاوت هذا التخفيف مقيّد بتفاوت الكثرة والشروع ، فلما كان القسم مما يكثُر استعماله ودوره على الألسنة بالغوا في تخفيفه بحذف فعل القسم كما سيأتي فيما بعد .

وذكر ابن جني أنَّ العرب يُكترونَ مِن التصرف في اللفظة التي يكثُر استعمالها : «... وكأيٌّ مِن رجُلٍ . ثم إنَّا لما كثُر استعمالها لها تلَعَّبتْ بها العرب كأشياء يُكتَر تصرُّفها فيها لكثرتها نطقها ، فَقدَّمت الباءُ المُشَدَّدةُ على المهمزة فصارت (كَيْا) بوزن كَيْعٍ» (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١٧٠/١) .

وقلة الاستعمال لم يَتَخَذَا اللغويون والنحويون أصلًا يجب التقييد بقيوده : «وَمَمَا إِذَا وَلِي نُونٍ (مِنْ) سَاكِنٍ آخَرُ غَيْرُ لَام التعرِيف فالمشهور كسرُ النونِ على الأصل ، نحو : مِنْ أَبِنِك ، وَلَمْ يُبَالْ بالكسْرَتَيْنِ لِقَلْةِ الاستعمال» (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ٢٤٦ - ٢٤٧) .

وما يجيء على الأصل يُعدُّ أحياناً قبيحاً لقلة استعماله ، فلفظة (ملك) المقلوبة مِنْ (مَالِك) حُذِّفتْ همزتها بعد نقلِ حركتها إلى اللام الساكنة قبْلَها ، لأنَّ أصلها بعد القلب في أحد الأقوال (مَالِك) ، وتحقيقُ المهمزة فيها يُعدُّ قبيحاً لقلة الاستعمال : «حتى إِنَّ التحقيق - وإنْ كان هو الأصل - قد صار قبيحاً لقلة استعماله . . .» (البغدادي : ٢٨٨/٤) .

وكون الكاف اسمًا يُعدُّ ضعيفاً عند أبي حيان لقلة الاستعمال : «انتهى ما قالوه في هذا الوجه ، وهو ضعيف لاستعمال الكاف اسمًا ، وذلك عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر . . . .» (النحوى : ٣٥٣/١) . وكُونُ الظرف (حَوْلَه) صلة لـ (ما) أقيس من كونه صفة لها في قوله تعالى : «فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ . . .» (سورة البقرة ، آية ١٧) لقلة استعمالها نكرة موصوفة : «وَ(ما) مفعوله ، و(حَوْلَه) صلة معمولة لفعل مذوف ، لا نكرة موصوفة ، و(حَوْلَه) صفة لقلة استعمال (ما) نكرة موصوفة . . .» (النحوى : ٧٨/١) .

وعدم فك الإدغام في الأفعال الماضوية المضعفة عند إسنادها إلى ضمير المتكلم أو المتكلمين المتصل نادر عند أبي علي الفارسي لقوله في الاستعمال : «فَأَمَّا قوْلُمْ : رَدَدْتُ ، وَرَدَدْنَا ، يَرِيدُونَ : رَدَدْتُ وَرَدَدْنَا - فمن النادر الذي إِنْ لم يُعْتَدْ به كان مذهبَ لقوله في الاستعمال ، وأنَّه غير قوي في القياس . . . .» (الفارسي ، ١٩٦٥ : ٧٤/١) .

وما يتواترُ فيه القياسُ بالإضافة إلى كثرة الاستعمال يُعدُّ أرجحَ مِنْ غيره ، فإبدال بعض بنى قيم الواو من الألف في (أفعى) ليس بقوى عند أبي علي الفارسي ، لأنَّ المشهور المستعمل عندُهم إبدال الباء منها : «وليس هو أيضاً من طريق السماع في كثرة إبدال الباء منها ، لأنَّ الباء يُبَدِّلُها مِنَ الألف في الوقف فيما حكاه عن الخليل وأبي الخطاب فزارة وناسٌ مِنْ قيس ، وفي الوصل والوقف يُبَدِّلُها منها

طيء ، فما كثُر في الاستعمال وعُضْدَه قياس لم يُكُنْ كَمَا كان بخلاف هذا الوصف» (الفارسي ، ١٩٦٥ : ٦٤/١).

ولعل ما يعزّز احترام النحوين واللغويين لهذه الظاهرة ما في الشعر العربي من الضرائر وما في الكلام المنثور من الندرة والشذوذ .

وتعُد هذه الظاهرة إحدى الوسائل الهامة في المفاصلة بين مسألة وأخرى في النحو واللغة ، ومن ذلك الإكثار من أبنية الجموع والتقليل من أبنية التصغير : «ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال المصغر ، وهم إليه أحوج - كثروا أبنية الجمع ووسّعواها ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع . . . . ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعملوها في الكلام أيضاً قليلاً - صاغوها على وزن ثقيل ، إذ التقليل مع القلة محتمل . . . » (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ١٩٢/١ - ١٩٣) ، ولذلك لم يجوز البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه لقلة الاستعمال (ال نحو : ٢٤٩/٤) . ولعل ما يعزّز ذلك أنَّ النحوين قد سموا بعض أبواب النحو بكتير الاستعمال نحو : باب كان وأخواتها ، وباب إن وأخواتها ، وباب أفعال المقاربة .

ومن ذلك عدَّ كسراء الهاء في (فيه) أولى من ضمُّها في قراءة عبد الله بن يزيد : «أحقُّ أن تقوم فيه فيه رجال» (سورة التوبة : آية ١٠٨) لكثرة الاستعمال ، «فإنْ قيلَ : لمْ كُسرَ الأول وضمَ الآخر وهو عكس الأمر ، ففيه قولان ، أحدهما أنَّ الكسر في نحو هذا أفسى في اللغة فقدم ، والضم أقلَّ استعمالاً فأخر . . . » (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٣٠٢/١) .

وكثيراً ما تطالعنا في مظان النحو واللغة عبارات تدل على أهمية هذه الظاهرة ، منها : أنَّ هذا غريبُ الاستعمال ، فليس له وجهة (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٦١/٢) ، وأنَّه قليل في الاستعمال قويٌ في القياس (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١١٩/٢) ، وأنَّه شاذٌ من طريق الاستعمال (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١٧٦/٢) ، وأنَّه مما طُرِح في كلامهم ولم يُسْتَعْمل (الفارسي ، ١٩٦٥ : ٣/١) .

ولعل كثيراً مما عدَّ من هذه الظاهرة كما يدور مرّ في فلك تيسير النطق بتلك الألفاظ التي كثر دورانها على الألسنة ، والقول نفسه في الألفاظ التي كثُرَت بها من حيث التخفيف ، ولذلك جأَ العرب إلى التصرُّف فيها بالحذف أو القلب المكافئ ، أو الإعلال والإبدال ، وغير ذلك مما سُنَّعَزُ به شيع هذه الظاهرة في العربية ، والتجاء النحوين واللغويين إليها عند استعصاء التأويل والتقدير في مسألة ما بعدها من مسائلها .

ويتراءى لي أنَّ ما غيرَ في هذه الظاهرة من الألفاظ لم تفكَّر العرب في تغييره قبل شيوخه ، فلجهوا إلى ذلك بعد كثرة دوران تلك الألفاظ الأصلية على ألسنتهم ، ولعل ما غيرَ أيضاً لم يكن مصدره التفكير والتأمل بل السليقة والاعتباط إذا استثنينا تلك الألفاظ التي حُذِفت منها بعض الحروف في الرسم الإملائي ، ولعل ما يعزّزُ ما نذهب إليه من حيث توافُر هذه الظاهرة ما يطالعنا من حذفِ في

رسم بعض الألفاظ الإملائي ، فحذف الألف من البسمة لم يصر إليه إلا بعد كثرة دورانها على الألسنة وكثرة كتبها ، ولسناعم الأخفش فيما تراءى له من حيث تصوّر العرب لما يكثر استعماله ، فابتدعوا بتغييره ، «وقال ابن الدهان في (الغرة) : ذهب الأخفش إلى أن ما غير لكتمة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بد من استعماله ، فبدعوا بتغييره علما بأن لا بد من كثرة استعماله الداعية إلى تغييره . . . .» (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٧٠ / ١) .

وبعد فقد رأيت أن أعزّ هذه الظاهرة بما يمكن إخضاعه لها من مسائل العربية ، لتردد وضوهاً من حيث التجاء كثري من النحوين إليها في كثير من المسائل التي يستعصي تأويلها ، ولعل أهم هذه المسائل ما يلي :

### (١) الحذف

لعل هذه الظاهرة تبدو واضحةً فيما عد من المحدوفات من مسائلها . فهي مسألة تطالعنا في غزير من المحدوفات التي استعصى تأويلها على النحويين واللغويين ، لأن الحذف فيها اعتباطي لا يخضع لقياس في كثير منها ، ولذلك كان هذه الظاهرة دور رئيس من حيث الاستغناء عن التأويل والتعليق ، وإليك بعض هذه المحدوفات لتكون شاهداً عدلاً على شيوعها في العربية .

### (١) حذف الألف في الرسم الإملائي

وما حُذفت فيه هذه الألف لكثرة الاستعمال من حيث الكتب البسمة ، وفي حذفها من (بسم الله) مذاهب ، منها أنها حُذفت لكثرة دورانها تخفيفاً واحتصاراً ، لأن ألف الوصل تسقط في وصل الكلام ، فلا ضرورة إلى ادعاء حذفها في اللفظ . وقيل إنه لا حذف في (بسم) ، لأن الباء داخلة على تلك اللغة التي لا تعويض فيها من لام (اسم) المحدوفة ، لأنه يقال : سِمْ بكسر السين وضمها ، فحذفت الكسرة لتولى كسرتين ، كسرة الباء وكسرة السين ، أمّا الضمة فُحذفت لصعوبة الانتقال من الكسر إلى الضم ، ويتراهى لي أن هذا الوجه أقل تكلاً من ادعاء الحذف ، لأن الحمل على الظاهر أولى (٤) ، ولعل ما يؤخذ على الحمل على الظاهر في هذه المسألة أن هذا الحذف يكاد يكون محصوراً في (بسم الله) ، فهي تثبت في مثل : باسم ربك ، وغيره ، وقيل إنها تجذف أيضاً في : باسم القادر ، وباسم العزيز ، وهو مذهب الكسائي والأخفش . وقيل أيضاً أنه يجب إثباتها فيما ذكر فيه المتعلق .

وفي العربية ألفاظ أخرى حُذفت فيها الألف خطأً لكثرة الاستعمال حفظها السيوطى في مؤلفه النفيض (هم المقام) (٥) ، ومنها (الرحمن) بقيد كونه مقترباً بالألف واللام (السيوطى ، هم المقام : ٦/٣٢٨) ؛ لأنّه يكثر دورانه على الألسنة وكتبه ، ولذلك حُذفت الألف تخفيفاً على الكاتب على الرغم من أنّ كتبها ليس مُليساً كما لو كتبت في لفظ الحلال ؛ لأنّه يتبع بـ (اللام) في الوقف . وقيل إن قيد اقترانه بالألف واللام يكمن في أنه وصف خاص بالله ، أمّا (رحمن) فاللفظ عام لا يكثر استعماله ، ولذلك تُكتب الألف فيه (٦) ، فلا مُخوج إلى تخفيفه في الكتب .

ومنها اسماً بالإشارة : ذلك ، وأولئك ، بقيد اقترانهما بلام البعد وحرف الخطاب ؛ لأن حذف الألف من (ذا) يُبيّنه على حرف واحد ، ومن (هذاك) إجحاف بالحذف ، لأن فيه حذف ألف حرف التنبيه . ولعل هذا الحذف يعود إلى كثرة استعمال أسماء الإشارة ، فـ**حُذفت** الألف تخفيفاً على الكاتب (السيوطني ، همع الموامع : ٣٣١/٦) ، (سيبوبيه : ٧٩) .

ومنها (الحرث) علماً مقتربنا بالألف واللام ، لِثَلَاثًا يلتبس بحُرث عَلَمًا ، ولسنا نُنْكِرُ كونه قليل الاستعمال في عصرنا ، أمّا في الجاهلية والإسلام فقد كان كثير الاستعمال (السيوطني ، همع الموامع : ٣٣١/٦) . ولعل ما يعزّز هذا الحذف تخفيفاً لكثرة استعماله أنهم أجازوا حذفها في الأعلام العربية وغير العربية الزائدة على ثلاثة أحرف ، لِثَلَاثًا يصبح العلم على حرفين ، نحو : مالك وصالح وخالد وإبراهيم وإسماعيل وإسحق وسلیمان ، ولكنهم لم يجيزوا هذا الحذف فيما لم يكثر استعماله ودورانه كتبأ ولفظا نحو : حامد وجابر وطالوت . ولم يجيزوه في داود حذف إحدى واويه ؛ لِثَلَاثًا يكون إجحاف في الحذف .

ومن ذلك حذفها في جمعي التصحيح على أن جمع المذكر محمول على المؤنث الذي قيد في هذه المسألة بـأيْنَ يكون فيه ألفان ، نحو : عابدات ، وصالحات ، أمّا جمع المذكر فلم يُقِيدَ بهذا القيد . وـ**قَيِّدَ** هذا الحذف أيضاً بـأيْنَ يكون الجمع غير ملتبس بالفرد ، فلا يصح ذلك في (طلحات) ؛ لأنه يلتبس بطلحات ، ولا في (حاذرین) ، لأنه يلتبس بـحذرين ، وعدم التضعيف وعدم اعتلال اللام . ولعل كثرة الاستعمال تكمن في كثرة هذين الجمعين في كلام العرب .

ومنها ما كان من باب (مفاعيل) من الجمع المكسّر بـ**قَيِّدَ** كثرة استعماله وعدم لبسه وعدم كون الألف فاصلةً بين حرفين متباينتين ، لِثَلَاثًا يلتقيا بعد الحذف . وهي مسألة مكرورة في الخط كراحتها في اللفظ (السيوطني ، همع الموامع : ٣٢٨/٦) . نحو : محاريب ، وملائكة ومقاييل ، أما سكاكين فلا حذف فيه ، لِثَلَاثًا يلتقي حرفان متبايان ، وكذلك دراهم لِثَلَاثًا تلتبس بالفرد (درهم) .

ومن ذلك أيضاً حذفها لفظاً وخطاً لكثرة الاستعمال ، ومنه لفظة (هَلْمٌ) اسم الفعل ، لأن أصلها : هـلْمٌ ، فـ**حُذفت** الألف لكثرة الاستعمال ، وـ**جُعِلَتْ** الماء وـأيْنَ واحداً على أن التركيب بعد الإدغام ، وذهب الخليل بن أحمد إلى أنهما رجباً قبل الإدغام ، لأنّ الأصل عنده «هـا المـ» فـ**حُذفت** ألفـ الوصل للدرج ، والألف لالتقاء الساكنين ، ثم نـقـلت ضمة اليم الأولى إلى الساكن قبلها ، ليصح الإدغام . وذهب الفراء إلى أنّ الأصل «هـلْ أـمٌّ» على أن (هل) للزجر ، وـ(أـمٌّ) فعل أمر ، فـ**نـقـلت** ضمة المءزة إلى اللام الساكنة قبلها تخفيفاً ، ثم حـذفتـ المءزة . ويتراءى لي أنّ أول الأقوال أظهرها لبعده عن التكليف ، ويجوز أن تكون هذه اللفظة مركبة تركيب خمسة عشر ، فلا ضرورة إلى ادعاء الحذف<sup>(٧)</sup>

ومن ذلك أيضاً قولهم في القسم : أـمـ واللهـ في : أـمـ واللهـ ، على أنـ الأـلـفـ حـذـفـتـ لكـثـرةـ الاستـعـمالـ لـفـظـاـ وـخـطـاـ (ابـنـ جـنـيـ ، ١٩٦٩ـ : ١٧٠ـ /ـ ١ـ) . ويتراءى لي أنـ ذلكـ مـحـمـولـ عـلـىـ الاـختـزالـ .

وما يمكن عدده من هذه الظاهرة قوله : كاء ، إحدى لغات (كائي)<sup>(٨)</sup> ، على أنَّ الألف حُذفت لكثره الاستعمال ، لأنَّ الأصل (كاء) (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١٧٠ / ١) .

#### (٢) حذف فاء الكلمة

وما حذفت فاء لكثره الاستعمال ما كانت فيه هذه الفاء همزة أصلية من أفعال الأمر ، نحو : كُلُّ ، وَخُذُّ ، وَمُرُّ ، وأضراها ، لأنَّ أصلها : أَكُلُّ ، أَخُذُّ ، أَمُرُّ ، بإسكان الهمزة ، فجيء بالفowel للخلاص من صعوبة النطق بالساكن ، فصارت هذه الأفعال : أَوْكُلُّ ، أَوْخُذُّ ، أَوْمُرُّ ، لأنَّ القياس قلب الثانية وأواً لانضمام ما قبلها ، فالتفى همزتان كما هو بينَ ، فحذفت الهمزة الأصلية لكثره الاستعمال تخفيفاً ، لأنَّ الهمزة من أصعب الأصوات نطقاً ، ثُمَّ حُذفت ألف الوصل ؛ لأنَّ عين هذه الأفعال متحركة ، فصارت : كُلُّ ، خُذُّ ، مُرُّ ، والخلف في (مُنْ) أقلُّ ما هو في (كُلُّ) عند الرضي<sup>(٩)</sup> ، لأنه أقل استعمالاً : «والترزوا هذا الحذف في (خُذُّ) ، و(كُلُّ) دون (مُنْ) ، فإنَّ الحذف فيه أوضح من القلب ، وليس بلازم هذا إذا كان مبدأ به ، وذلك لكونه أقلَّ استعمالاً من (خُذُّ) و(كُلُّ) ...» . ويراءى لي أنَّ الحذف لكثره الاستعمال في هذه الأفعال وأضراها أظهرها من الإبقاء ، لأنَّ اجتماع همزتين مستقلٌ في العربية .

ومن ذلك حذفها في (يدع) في قول الفرزدق<sup>(١٠)</sup> :

وعض زمانٍ يا بن مروان لم يدع من المال إلا مشحتاً أو مجلفت  
وقياس هذا الفعل عند ابن جني (يُودع) بالبناء للمفعول ، على أنَّ الواو حُذفت تخفيفاً لكثره الاستعمال ، وهو حذف شاذ ، ويراءى لي وجه آخر ، وهو اختلاس الواو كما يفعل بالياء والألف ، فلا محيج إلى ادعاء الحذف<sup>(١١)</sup> .

ومن ذلك حذف التاء الأولى في الأفعال : يتسع ، يتقى ، يتَّخذ ، وأسماء الفاعلين منها : مُتَسِّعٌ ، مُتَقٌ ، مُتَّخِذٌ ، وقيل إنَّ هذا الحذف شاذ<sup>(١٢)</sup> ، أما الماضي من هذه الأفعال فلم يرد الحذف فيه إلا في (تقى) ، لأنَّ أصله (اتقى) ، وحُذفت ألف الوصل منه بسبب حذف الساكن الذي بعدها ، والممحوف في هذه الأفعال فاء ، على أنَّ التاء زائدة ، أما التاء المحذوفة فهي بدل من الواو في (يتسع) ، و(يتقى) ، أما (يتَّخذ) فأصله (يَفْتَعِلُ) ، لأنَّه من الأخذ ، فأصل ماضيه (اتَّخَذَ) ، على أنَّ الهمزة لَيْسَتْ ، فأصبحت ياءً حملاً على حركة ما قبلها ، ثُمَّ قُبِّلت تاءً ليصبح الإدغام ، ولما حُذفت التاء الساكنة حُذفت ألف الوصل معها ، لأنَّه لا ضرورة إليها بعد حذف الساكن . وذهب الزجاج إلى أنَّ أصل (تَخَذَ) هو (اخْتَذَ) ، وهو ليس ب صحيح عند الرضي : «وقال الزجاج : أصل (تَخَذَ) أَخْتَذَ ، حُذفت التاء منه كما في (تقى) ، ولو كان كما قال لما قيل (تَخَذَ) بفتح الخاء ، بل تَخَذَ يَتَّخَذَ تَخَذَا كَجَهِلٍ يَجْهَلُ جهلاً بمعنى : أخذ يأخذ أخذًا ، وليس من تركيبه» (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ٣ / ٢٩٣) . وقيل إنَّ (تَخَذَ) من (تَخَذَ) بكسر الخاء ، وذهب الجوهرى (ابن منظور ، اللسان تحذن) إلى أنَّ الاتِّخاد من الأخذ على أنَّ فيه إدغاماً بعد تليين الهمزة ، ولكثره الاستعمال بلفظ الافتعال توهموا أنَّ التاء أصلية ، فبنوا منه : فعل يَفْعَلُ ، فقالوا : تَخَذَ يَتَّخَذَ ، بكسر العين في الماضي ، ولا ضرورة إلى هذا التوهم المشار إليه لوجود (تَخَذَ) بكسر الخاء في العربية .

وَمَا يُمْكِنُ حله عَلَى حذف الفاء حذف الهمزة الزائدة في مضارع (أفعى) تخفيفاً لكثره الاستعمال نحو : أَكْرَمْ يُكْرِمْ ، وَأَعْلَمْ يُعْلِمْ ، وَأَسْرَابِهِمَا ، والقول نفسه في : أَعْلَمْ أَعْلَمْ ، وَأَكْرَمْ أَكْرَمْ ، على أنَّ الهمزة حُذِفت من الفعلين المضارعين المصدريين ببناء المضارعة تخفيفاً لكثره الاستعمال حلاً على حذفها في الفعلين المضارعين المصدريين بهمزة المتكلم لالتقاء همزتين ، وهي مسألة مستقلة في العربية ، والقياس فيها قلب الثانية واواكما في تصغير (آدم) على (أويديم) (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ٣/٦٠) .

وَمَا حُذِفتْ فِي الْفَاءِ مِنَ الْأَسْمَاءِ قُولُ الْعَرَبِ : وَيَلِمْهُ بِكَسْرِ الْلَامِ وَالْمِيمِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قُولُ المتنخل الهذلي (ابن منظور ، اللسان - امم) ، (ابن الانباري ، الانصاف : ٨٠٩) ، (السكري : ٢٤/٢) :

وَيَلِمْهُ رجلاً يَاتِي بِهِ غَبَنًا إِذَا تَجَرَّدَ لَا خَالٌ<sup>(١٣)</sup> وَلَا بَخْلٌ  
قِيلَ إِنَّ أَصْلَ (وَيَلِمْهُ) : وَيَلِلُ لَأْمَهُ ، عَلَى إِنَّ لَامَ (وَيَلِل) وَهَمَزةَ (أَمَهُ) حُذِفتْ تخفيفاً لكثره الاستعمال . وَقِيلَ إِنَّ الأَصْلَ : وَيَلِلُ لَأْمَهُ ، عَلَى إِنَّ الْهَمَزَةَ حُذِفتْ تخفيفاً لكثره الاستعمال ، وَكُسِرَتْ لَامَ (وَيَلِل) إِتْبَاعاً لِكَسْرَةِ مِيمَ (أَمَهُ) . وَقِيلَ إِنَّ الأَصْلَ : وَيَنِي لَأْمَهُ ، عَلَى إِنَّ هَمَزَةَ (أَمَهُ) حُذِفتْ تخفيفاً (ابن منظور ، اللسان : ٣١/١٢) . والقولان الآخرين أقل تكالفاً من حيث الحذف .

وَمِنْ ذَلِكَ قُولُهُمْ : «اطْلُبْهُ مِنْ حِيْثُ أَيْسَ وَلَيْسَ»<sup>(١٤)</sup> : (ليس) أصلها : لا أَيْسَ ، والأَيْسَ اسْمُ للموجود ، على أنَّ الهمزة حُذِفتْ لكثره الاستعمال . أمَّا أَلْفَ (لا) فَحُذِفتْ لالتقاء الساكنين ، وفي الكلام حذف خبر (لا) النافية للجنس .

وَمِنْ ذَلِكَ قُولُهُمْ : يَا لَزَيْدَ ، فِي الْإِسْتِغَاةِ ، عَلَى إِنَّ الْأَصْلَ : يَا آلَ زَيْدَ ، فَحُذِفتْ (آ) لكثره الاستعمال ، وهو مذهب الكوفيين ، وهو مذهب لا مُخْرُجٍ إِلَيْهِ ، لأنَّ اللَامَ المفتوحةَ حُرفٌ خفْضٌ ، ويعزز ذلك كسرُها في العطف ، وهو مذهب البصريين<sup>(١٥)</sup> .

وَقُولُهُمْ : «آهَةُ وَمَيْهَةُ» (الميداني ، ١٩٥٥ : ٤٧/١) ، (ابن منظور ، اللسان - أَمَهُ) : (الميَّهَةُ) : الجدرى ، وَقِيلَ إِنَّ أَصْلَهُمَا : الْأَمَيْهَةُ ، عَلَى إِنَّ الْهَمَزَةَ حُذِفتْ تخفيفاً لكثره الاستعمال .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا حذف الهمزة مِنْ لفظ الْجَلَّةِ وَالنَّاسِ ، لَأَنَّ أَصْلَهُمَا : إِلَهُ ، وَأَنَّاسٌ فِي أَحَدِ التأويلات<sup>(١٦)</sup> .

وَمَا يُمْكِنُ حله عَلَى حذف الهمزة ، فاءُ الاسم ، بحذف همزة القطع من (أيمِنْ . . ) في القسم لكثره الاستعمال ، وللنحوين في هذه اللفظة من حيث كونُ همزتها قطعاً أو وصلاً مذاهباً مبسوتة في مظاهمها ، ويتراءى لي أنَّ كونها ألف وصل أَظْهَرَ ، ويعزز ذلك دخول لام الابتداء عليها : لَيْمُنُ اللهُ ، فَحُذِفتْ أَلْفُ الْوَصْلِ ، وهو مذهب الكوفيين أنها قطع ، لأنَّ أَيْمَنَا جمع يمين ، على أنَّ الهمزة حُذِفتْ في الْوَصْلِ تخفيفاً لكثره الاستعمال ، ولقد ردَّ المرادي هذا المذهب<sup>(١٧)</sup> .

### (٣) حذف أحرف المضارعة

ومن ذلك حذفها في أمر المخاطب تخفيفاً لكثره الاستعمال ، نحو : ادرس ؛ لأنَّ الأصل في الدال الإسکان حملاً على المضارع (يَدْرُس) ، وجيء بالف الوصل للتخلص من صعوبة النطق بالساكن بعد حذف حرف المضارعة ، وقيل إنَّ التخفيف في أمر الغائب لم يجز لقلة استعماله ، ولذلك قيل في أمره : لِيَدْرُسْ (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ٢٥٩) ، ولذلك عُذِّت قراءة النبي - صلى الله عليه وسلم - وعثمان بن عفان وأبي بن كعب وغيرهم : «فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِحُوا» (سورة يس : آية ٥٨) بالتاء - خارجةً على الأصل ، لأنَّ أمر الحاضر أكثر من الغائب : «فَإِنْ قِيلَ : وَلَمْ كَانْ أَمْرُ الْحَاضِرِ أَكْثَرَ حَتَّى دُعِتِ الْحَالُ إِلَى تَخْفِيفِهِ لِكَثْرَتِهِ؟ قِيلَ لَأَنَّ الْغَائِبَ بَعِيدٌ عَنْكَ ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْمِرَهُ احْتَجَتِ إِلَى أَنْ تَأْمِرَ الْحَاضِرَ لِتَؤْدِيِ إِلَيْهِ أَنْكَ تَأْمِرَهُ ، فَقُلْتَ : يَا زَيْدُ ، قُلْ لَعْمَرُو : قُمْ ، وَيَا مُحَمَّدُ ، قُلْ لِجَعْفَرٍ : اذْهَبْ ، فَلَا تَصِلُ إِلَى أَمْرِ الْغَائِبِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَأْمِرَ الْحَاضِرَ أَنْ يَؤْدِيَ إِلَيْهِ أَمْرَكَ إِيَّاهُ ، وَالْحَاضِرُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ ، لَأَنَّ خَطَابَكَ إِيَّاهُ قَدْ أَغْنَى عَنْ تَكْلِيفِكَ غَيْرَهُ أَنْ يَتَحَمَّلَ إِلَيْهِ أَمْرَكَ . . . . وَكَانَ الَّذِي حَسِنَ التَّاءَ هُنَّا أَنَّهُ أَمْرَهُمْ بِالْفَرَحِ ، فَخَوْطَبُوا بِالتَّاءَ ، لَأَنَّهَا أَذْهَبَتْ فِي قُرْبَةِ الْخَطَابِ ، فَاعْرَفْهُ ، وَلَا تَقْلِيْقَهُ عَلَى ذَلِكَ : فَبِذَلِكَ فَلْتَحْرِزَنَّوْا ، لَأَنَّ الْحَزَنَ لَا تَقْبِلُ النَّفْسَ قَبْلَ الْفَرَحِ ، إِلَّا أَنْ تَرِيدَ إِصْغَارَهُمْ وَإِرْغَامَهُمْ ، فَتَؤْكِدُ ذَلِكَ بِالتَّاءَ عَلَى مَا مَضِيَ (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٣١٣-٣١٤) ، (العكاري : ٦٧٨/٢) ، (ابن يعيش ، ١٩٧٣ : ٤٥/١) .

### (٤) حذف لام الكلمة

ومن الأسماء التي حُذِّفَتْ لِمَا تُهَا تَخْفِيفًا لَكْثَرَةِ الْاسْتِعْمَالِ (الْغَدُّ) مِنْ غَيْرِ تَعْوِيْضٍ ؛ لَأَنَّ أَصْلَهُ (الْغَدُّ) ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ تَامًا إِلَّا فِي الشِّعْرِ ، وَمِنْ ذَلِكَ :

لَا تَقْلُهَا وَادْلُهَا دَلَوَا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا  
 (ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ٦٢٢/٢) ، (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٦٤/١) ، (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ٤٤٩/٤)

وقول ليبد (ابن منظور : ١٧/١٥) ، (ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ٦٢٢/٢) ، (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٦٤/١) :  
 وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالْدِيَارِ وَأَهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حَلُومَهَا وَغَدُوا بِلَاقِعٍ  
 وَالنَّسْبُ إِلَيْهِ غَدِّوْيٍ

وَمَا يَمْكُنُ عَدُّهُ مِنْ هَذِهِ الْمُسَأَلَةِ أَيْضًا يَدْوِمُ ، فَالْأُولَى أَصْلَهَا يَدْيُ ، عَلَى أَنَّ الْيَاءَ حُذِّفَتْ تَخْفِيفًا لَكْثَرَةِ الْاسْتِعْمَالِ (ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ٦٢٤/٢) ، (ابن منظور : ١٥/١٥) ، وَالثَّانِيَةُ دَمْيُ (أَوْ دَمْوُ) ، عَلَى أَنَّ الْيَاءَ حُذِّفَتْ تَخْفِيفًا لَكْثَرَةِ الْاسْتِعْمَالِ كَمَا يَظْهُرُ لِي (ابن عصفور ، ١٩٧٠ :

(٦٢٤/٢) ، (ابن منظور : ١٤/٢٦٧) . وَمَا جاء فيه على الأصل حملًا على مذهب من عَدَهُ مِنْ بَابِ (فَعَلَ) قول الشاعر (ابن منظور : اللسان) :

فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَذَمَّى كُلُومُنَا      وَلَكُنْ عَلَى أَغْقَابِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا  
وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : عَبْ الشَّمْسِ فِي : عَبْ الشَّمْسِ ، عَلَى أَنْ ضَمَّة الدَّالِ نُقِلَتْ إِلَى الْبَاءِ  
السَّاکِنَةِ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الدَّالِ لِكثرةِ الْاسْتِعْمَالِ تَخْفِيفًا (ابن منظور : ٦/١١٥) ، (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١١٥/٦)  
(ابن الأنباري ، ١٩٨٣ : ٧٨) . وَمَا يُمْكِن حَمْلُهُ عَلَى هَذَا قَوْلٍ بَعْضِ النَّاسِ : عَبْ  
مُعْطَى فِي : عَبْ الْمَعْطِيِّ ، عَلَى أَنَّ الدَّالِ قَدْ حُذِفَتْ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ حَرْكَتِهَا ، ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ  
لَثَلَّا يَلْتَقِي سَاکِنَانِ فِي وَصْلِ الْكَلَامِ ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي عَبْ السَّمْعِ وَأَضْرَابِهِ .

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ فِي الْقَسْمِ : مُ اللَّهُ فِي : أَيْمَنُ اللَّهِ ، فَحُذِفَتِ النُّونُ وَالْيَاءُ وَأَلْفُ الْوَصْلِ لِكثرةِ  
الْاسْتِعْمَالِ تَخْفِيفًا (ابن منظور : ٦/١١٥) ، (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١/٦) ، (ابن الأنباري ،  
١٩٨٣ : ٧٨) : «وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : الْمُكْرُوهُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الإِعْلَانُ عَلَى التَّوَالِيِّ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ  
كَمَا تَقُولُ فِي (أَيْمَنِ) : مُنْ اللَّهُ بِحَذْفِ الْفَاءِ ، ثُمَّ تَقُولُ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ (مُنْ اللَّهُ) كَثِيرًا : مُ اللَّهُ ، فَلَيْسَ  
ذَلِكَ بِمُكْرُوهٍ» (الْإِسْتِرَابَادِيُّ ، ١٩٧٥ : ٢/٩٤) ، (ابن الأنباري ، الْإِنْصَافُ : ١/٤٠٨) ، (ابن  
منظور : ١٣/٤٦٣) . وَلَعِلَّ مَا فِي (أَيْمَنِ) مِنْ أَوْجَهٍ يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْلُّغَاتِ ، جَاءَ فِي (لِسَانِ الْعَرَبِ) :  
«وَقَالَ غَيْرُهُ : أَيْمَنُ اللَّهُ وَهَيْمُ اللَّهُ ، الْأَصْلُ : أَيْمَنُ اللَّهُ ، قُلِيلَتِ الْهَمْزَةُ هَاءُ ، فَقِيلَ :  
هَيْمُ اللَّهُ ، وَرَبِّا اكْتَفَوا بِالْمَلِيمِ ، وَحَذَفُوا سَائِرَ الْحُرُوفِ ، فَقَالُوا : مُ اللَّهُ لِيَفْعُلَنَّ كَذَا ، وَهِيَ لُغَاتٌ  
كُلُّهَا . . . .» (ابن منظور : ١٣/٤٦٣) ، (الْجُوهُرِيُّ ، الصَّحَاحُ ، يَمَنٌ) ، وَيُقَالُ أَيْضًا : مِنْ اللَّهِ ،  
بِكَسْرِ الْمِيمِ .

وَمِنْهَا حَذْفُ آخِرِ الْمَنَادِيِّ الْمَرْخَمِ تَخْفِيفًا لِكثرةِ الْاسْتِعْمَالِ (السِّيَوْطِيُّ ، ١٣٩٥ هـ : ١/٢٦٩) .  
وَمِنْهَا حَذْفُ نُونِ لَدْنِ تَخْفِيفًا لِكثرةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَهُوَ قَوْلُ سَيِّدِهِ (ابن منظور : ١٤/٨٧) ،  
(السِّيَوْطِيُّ ، هَمْعُ الْهَوَامِعُ : ٣/٢١٧) ، (سَيِّدِهِ : ١/٢٦٥ ، ٣/٢٨٦) ، وَذَهَبَ ابنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ  
حَذْفَ النُّونِ وَضَمَّ الدَّالِ أَوْ إِسْكَانَهَا لِغَةً .

وَمِنْهَا تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ فِي قَوْلُهُمْ : افْعُلْ هَذَا بَادِي بَدِي ، عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ تُرْكَتْ لِكثرةِ الْاسْتِعْمَالِ ،  
لَأَنَّهُ مِنْ (بَدَا) ، وَقِيلَ إِنَّ الْهَمْزَةَ خُفِفتْ وَقُلِيلَتْ يَاءُ سَاکِنَةٍ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَصْحُ إِلَّا بِإِدْغَامِ يَاءِ (فَعِيلٍ)  
فِيهَا ، أَوْ يَكُونُ الْأَصْلُ بَدِيًّا (الْمِيدَانِيُّ ، ١٩٥٥ : ١/٢٧٥) ، (الْزَّمَخْشَرِيُّ ، ١٩٢٠ : ٢/٨٨) ،  
(ابن الأنباري ، ١٩٨٣ : ٣٤) .

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : «ذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا»<sup>(١٨)</sup> عَلَى أَنَّ هَمْزَةَ (سَبَا) حُذِفَتْ تَخْفِيفًا لِكثرةِ الْاسْتِعْمَالِ .

وَمَا يُمْكِن عَدُهُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو القَاسِمِ الزَّمَخْشَرِيِّ (السِّيَوْطِيُّ ،  
١٣٩٥ هـ : ١/٢٦٨) ، (السِّيَوْطِيُّ ، هَمْعُ الْهَوَامِعُ : ١/٢٨٣) مِنْ أَنَّ آخِرَ (الَّذِي) حُذِفَ  
لَا سُطْرَالَهُمْ إِيَاهُ ، فَخُفِفَ بِحَذْفِ يَاهِ لِكثرةِ الْاسْتِعْمَالِ ، فَقِيلَ ، الَّذِي بِالْإِسْكَانِ ، وَالَّذِي بِالْكَسْرِ .

ومن ذلك أيضاً (ويكأن) على أنّ أصلها على مذهب أبي عمرو بن العلاء : «ولك أنّ ، فحذفت اللام تخفيفاً لكثره الاستعمال ، على أنّ (أنّ) معمولة لفعل مضمر ، أي : «ولك أعلم أنّ ، وذهب قطرب إلى أنّ المذوف لام خافضة ، لأنّ الأصل عنده : «ولك لأنّ ، وبتراءٍ لي أنّ الصحيح كونُ (وي) اسم فعل ، والكاف للتعليل ، ويعزز ذلك كون (وي) مفصولة عن (كان) في أحد الأقوال (الصبان : ١٩٨/٢) ، (السيوطى ، همع الهوامع : ١١٩/٥) .

ومما يُمكِّن حله على حذف اللام من الأسماء تخفيفاً لكثره الاستعمال قراءة قوله - تعالى - : «يا بن أم لا تأخذ بلحيني» (سورة طه : آية ٩٤) ، (سورة الأعراف : آية ١٥٠) : «الألف في (اما) التي أصلها ياءٌ حُذفت لكثره الاستعمال تخفيفاً ، كقولهم : يا بنت عما ، ويعزز ذلك قولهم : يا بن أما ، ويا بن أماه . وقيل إنّ (ابن أم) جعلاً اسمًا واحداً كخمسة عشر ، فبنياً على الفتح ، والأول أظهره لما مرّ<sup>(١٩)</sup>

ومما حذف فيه الحرف الأخير من الحروف (سُوفَ) ، فقيل فيها : سُورَ ، وسَفَ ، وسَيْ ، على أنّ في الأولى والثالثة حذف اللام تخفيفاً لكثره الاستعمال ، وفي الثالثة أيضاً قلب الواوين ، أما الثانية ففيها حذف العين ، وهو عند ابن هشام من باب المبالغة في التخفيف (الأنصارى ، ١٩٧٩ : ٨٥) ، (ابن منظور : ١٠٩/٦) ، وما حُذفت فيه هذه اللام قول عدي بن زيد<sup>(٢٠)</sup> :

فإنْ أهلك فسو تجدون بعدي وإنْ أسلم يطِب لكِ المعاش  
وهذا الحذف من باب الضرورة الشعرية ، ولكنَّ هذا لا ينفي أنَّ (سو) لغة ؛ لأنَّ ذلك مرويٌّ عن أهل الحجاز في غير ضرورة (المرا迪 ، ١٩٧٦ : ٤٣١) .

ويطالعنا حذف اللام تخفيفاً لكثره الاستعمال في الأفعال المضارعة الناقصة غير المسبوقة بجازم ، ومن ذلك قوله : لا أذر ، بمحذف الياء ، وأقبل يضربه لا يأذ بضم اللام من غير واو (ابن منظور : ٤/٢٥٤) ، (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٢٢٧/٢) ، ولو ترَ أهل مكة (الفارسي ، ١٩٦٥ : ٦٩) بمحذف الألف .

ومن ذلك أيضاً قوله : يستحي ، فأصلها ياءين على لغة الحجاز . أما لغة تميم فيباء واحدة ، وقيل إن الياء في (استحيت) حذفت بعد نقل حركتها إلى الحاء قبلها ، فصارت (استحيت) (ابن منظور : ١٤/١٨) .

ومما حُذفت فيه لام الماضي الناقص قراءة غير أبي عمرو بن العلاء : «وقلن حاش الله» (سورة يوسف : آية ٣١ : ٥١) على أنَّ ألف (حاشى) حُذفت تخفيفاً لكثره الاستعمال (العكري : ٢/٧٣١) ، وفي كون (حاشى) فعلًا أو حرفًا خلاف مبسوط في مظانه<sup>(٢١)</sup> .

وَمَا حُذِفَتْ فِي لَامِ الْمَضَارِعِ الصَّحِيحَةِ (يُكُنْ) وَأَضْرَابِهَا إِمَّا صُدْرُ بِأَحْرَفِ الْمَضَارِعِ الْأُخْرَى بِقِيدِ كُونِ الْفَعْلِ مُجْزَوًا فِي الْوَصْلِ ، وَغَيْرِ مُتَصَلِّ بِضَمِيرِ نَصْبٍ ، وَغَيْرِ مُتَصَلِّ بِسَاكِنٍ (ابن يعيش ، ١٩٧٣ / ١٩٦ : ١٩٥٤) ، (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٢٢٨ / ٢) ، وَمِنْ ذَلِكَ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : «وَلَمْ أُكُنْ بِغَيْرِ» (سُورَةُ مُرِيمٍ : آيَةُ ٢٠) فَحُذِفَتْ التَّوْنُ تَحْفِيظًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَفِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدٌ لَا تَخْضُعُ لِسُلْطَانِ الْقِيُودِ السَّابِقَةِ<sup>(٢٢)</sup> . وَذَهَبَ ابن جني إِلَى أَنَّ التَّوْنَ حُذِفَتْ لِمَضَارِعَتِهِ حِرْفَ الْمَدِ وَاللَّيْنِ بِالْغَنَّةِ ، فَحُذِفَتْ كَمَا تُحَذَّفُ هَذِهِ الْحِرْفَ إِذَا سُقِّيَ الْفَعْلُ بِجَازِمٍ ، وَيُعَزِّزُ ذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَحْذَفُ إِذَا تَحَرَّكَتْ ، لِأَنَّ الْحِرْكَةَ تُخْرِجُهَا مِنْ هَذَا الشَّبَهِ (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٢٢٨ / ٢) .

#### (٥) حذف عين الكلمة

فِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدٌ عَلَى حذفِ الْعَيْنِ فِي الْفَعْلِ وَالْإِسْمِ تَحْفِيظًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَمِنْ ذَلِكَ حذفُ عِنْ الْفَعْلِ الْمَضَارِعِ مُعْتَلَ الْلَّامِ إِذَا كَانَتْ هَمْزَةً كَوْلُهُمْ : يَرَى فِي يَرَأِي ، وَفِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدٌ لَمْ يُحَذَّفْ فِيهَا هَمْزَةً<sup>(٢٣)</sup> ، وَلَقَدْ عَدَ النَّحْوِيُّونَ الشَّوَاهِدَ الشَّعْرِيَّةَ مِنْ هَذِهِ الْمَسَأَةِ مِنْ بَابِ الضرُورةِ الشَّعْرِيَّةِ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ أَجْمَعُتْ عَلَى التَّحْفِيفِ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ ، وَذَكَرَ ابن يعيش<sup>(٢٤)</sup> أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ بَابِ التَّحْفِيفِ الْقِيَاسِيِّ بِالْقَاءِ حِرْكَةِ الْهَمْزَةِ عَلَى الرَّاءِ ، ثُمَّ حَذَفَهَا ، وَهُوَ قَوْلُ يُعَزِّزُهُ شَيْوَعُ النَّقْلِ فِي حِرْكَةِ الْهَمْزَةِ .

وَلَقَدْ وَرَدَ فِي الْعَرَبِيَّةِ حذفُ الْهَمْزَةِ فِي الْفَعْلِ الْمَاضِيِّ (رَأَى) الْمُسْبُوقُ بِهَمْزَةِ الْاسْتِفَاهَ تَحْفِيظًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْكَسَائِيِّ فِي كُلِّ مَا أَوْلَاهُ هَمْزَةً اسْتِفَاهَ وَالْمُسْنَدُ إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ وَنَا الدَّالَّةُ عَلَى الْفَاعِلِينَ (سُورَةُ الْفَرْقَانِ : آيَةُ ٢٣) ، (سُورَةُ الْعَلْقِ : الْآيَاتُ ٩ ، ١١ ، ١٣) ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ (الْإِسْتَرَابَادِيُّ ، ١٩٧٥ : ٣٧ / ٣) ، (ابن منظور : الْلُّسَانُ - رَأَى -) :

أَرِيتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ أَخْذُنِي خَلِيلاً  
وَيُجُوزُ أَنْ تَحْذَفَ هَذِهِ الْهَمْزَةَ أَيْضًا مَعَ (هَلْ) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اسْمَاعِيلِ بْنِ يَسَارِ (الْإِسْتَرَابَادِيُّ ، ١٩٧٥ : ٣٨ / ٣) ، (ابن منظور : الْلُّسَانُ - رَأَى -) ، (السِّيَوْطِيُّ ، هَمْ الْهَوَامِعُ : ٦ / ٢٥٤) :

صَاحَ هَلْ رَيْتَ أَوْ سِمِّغْتَ بِرَاعَ رَدَّ فِي الْضَّرْعِ مَا قَرِيَ فِي الْعِلَابِ  
وَمَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى حذفِ الْعَيْنِ كَوْلُهُمْ : لَمْ أَبْلِ في : أَبَالِ ، فَحُذِفَتْ الْأَلْفُ تَحْفِيظًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَقِيلَ إِنَّ ذَلِكَ مُحْمَلٌ عَلَى حذفِ عِنْ الْمُعْتَلِ الْأَجْوَفِ صَحِيحُ الْلَّامِ ، نَحْوُ : لَمْ أَخْفَ ، فَسُكِّنَتْ لَامُ (أَبَالِ) حَلَّاً عَلَى مَا مَرَ (ابن منظور : ٢٥٤ ، ٨٧ / ١٤) ، (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٢٢٧ / ٢) .

وَمَا حُذِفَتْ فِي الْعَيْنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ تَحْفِيظًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ (مَلَكٌ) الَّذِي حُذِفَتْ هَمْزَتُهُ لِأَنَّ أَصْلَهُ : مَلَكٌ ، فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ بَعْدِ نَقْلِ فَتْحِهَا إِلَى الْلَّامِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا ، وَفِي أَصْلِ (مَلَكٌ) ثَلَاثَةَ مَذَاهِبٍ بَسْطَتُهَا فِي (ظَاهِرَةِ الْقَلْبِ الْمَكَانِيِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ) (الْأَنصَارِيُّ ، ١٩٨٦ : ٨١) .

(٦) حذف أحد حرف التضعيف

في العربية مواضع حُذف فيها حرف التضعيف تحدث عنها في موضع آخر من تاليفي ، وَمَا يمكن حله على الحذف تخفيفاً لكثره الاستعمال تخفيف النون في (كأن) ، و(لكن) ، وأن ، وإن ، والقول نفسه في (قط) وقد ، لأن أصلها التثليل ، لأنها من : قدّدت ، وقطّدت (ابن منظور : ٣٢/٣٢) ، (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧/١) .

(٧) حذف التنوين

في العربية مواضع حُذف فيها التنوين تحدث عنها في موضع آخر (الحموز ، ١٩٨٤ : ٨٤٢) ، (الحموز ، ١٩٨٥ : ١٧٩) ، وَمَا يمكن عد حذفه تخفيفاً لكثره الاستعمال قراءة أنس «تسعة وعشرين» (سورة المدثر : آية : ٣٠) : ذكر ابن جني (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٢/٣٣٩) أن أصل هذه القراءة : تسعة وعشرون على أن التنوين حُذف تخفيفاً لكثره الاستعمال كما حُذف في قوله : سلام عليكم للعلة نفسها .

ومن ذلك أيضا قراءة ابن محيصن الشاذة : «فلا خوف عليهم» (سورة البقرة : آية ٣٨) على أن التنوين حُذف تخفيفاً لكثره الاستعمال ، وقيل إن هذه القراءة محمولة على حذف مضاف أو نية ألف واللام (النحوى : ١٦٩/١) ، (الخراط : ورقة ٢٤٨) ، (العكربى : ٥٥/١) . وكثير الاستعمال المذكورة في هاتين القراءتين ، قوله : سلام عليكم - ذكرها بعض النحاة ، ولعل ما يعزز ذلك شيوع قولنا : لا خوف عليك على ألسنة كثير من الناس كشيوخ : لا عليك . وذكر النحاة .. يدل على الشيوع في ذلك الزمان .

وما يمكن حله على هذه المسألة أيضا قراءة الأعمش الشاذة : «كل نفس ذائقه الموت» (سورة آل عمران : آية ١٨٥) بنصب (الموت) على أن التنوين حُذف تخفيفاً لكثره استعمال ذوق الموت ودورانه على الألسنة (الخراط : ورقة ١٥٢٧) ، (النحوى : ١٣/٣ ، ٣٨/٧) ، (الزمخشري ، ١٩٦٦ : ٤٨٥/١) .

ومن ذلك حذف تنوين العلم الموصوف ببنت في غير النداء ، كقولنا : هند بنت عاصم ، إذا كان العلم المؤنث مصروفاً ، فُحذف التنوين لكثره الاستعمال عند القدماء ، ولا يصح حذفه للتقاء الساكدين كما في العلم الموصوف بابن ، لأنه ليس في الكلام التقاء ساكدين ، لأن الأصل في العلم الموصوف ببنت أن يذكر تنوينه (السيوطى ، هم الهوامع : ٥٧/٣) ، (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧/١) .

(٨) حذف حروف القسم وغيرها من الحروف الخاضفة

وَمَا حُذف من حروف القسم تخفيفاً لكثره استعماله قراءة مروية عن الشعبي : «شهادة الله»

(سورة المائدة : آية ١٠٦) بالتنوين وقصر الهمزة على أن في الكلام حذف حرف القسم من غير تعويض ؛ لأن القسم مما يكثر في كلامهم (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٢٢/١) ، (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧/١) .

ومن ذلك قوله : الله لافعلنا في : والله لافعلنا ، فحذفت الواو تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

ومن حذف الخافض في غير ما مر حذفه مع المصادر المؤولة من (أن) أو (أن)، وهو حذف مطرد في كلام العرب (الحموز ، ١٩٨٤ : ٧٢٣ - ٧٢٩) ، (الحموز ، ١٩٨٥ : ١٥٤) .

ومن ذلك أيضا قوله : لا أبوك في : الله أبوك ، على أن اللام الخافضة واللام الأخرى قد حذفتا تخفيفاً لكثرة الاستعمال (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧/١) .

#### (٩) حذف الفعل العامل

في العربية مواضع كثيرة حُذفت فيها الفعل العامل تخفيفاً لكثرة الاستعمال (الحموز ، ١٩٨٤ : ٥٤٩) ، (الحموز ، ١٩٨٥ : ٢٠٣) ، ولعل ما يعزز دور ظاهرة الحمل على كثرة الاستعمال في هذه المسألة أن ابن منظور قد حل عليها حذف الفعل العامل في قوله : بأبي أنت وأمي : «والباء الأولى في (بأبي أنت وأمي) متعلقة بمحذوف ، قيل : هو اسم ، فيكون ما بعده مرفوعا ، تقديره : أنت مفدي بأبي وأمي ، وقيل : هو فعل وما بعده منصوب ، أي : فَدَيْتُكَ بِأَبِيهِ وَأُمِّيهِ ، وَحُذفَ هَذَا الْمَقْدِر تَخْفِيفاً لَكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ وَعِلْمِ الْمَخَاطِبِ بِهِ . . .» (ابن منظور : ٩/٤) ، (العكبري : ٣/١) .

ولعل ما يعزز ذلك أن ابن النحاس (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٨/١) حل حذف الفعل العامل في باب التحذير على كثرته في كلام العرب ، والقول نفسه مع ابن يعيش في باب القسم (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٩/١) .

وَمَا يُمْكِنُ حمله على الحذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال حذف الفعل العامل في المنادي والمصدر المنصوب الذي جعل عوضاً من ذكره (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٩/١) .

#### (١٠) حذف الاسم

ولعلنا نستطيع حل حذف كثير من المفاعيل العامة المفهومة تخفيفاً على هذه الظاهرة ، وبخاصة مفاعيل تلك الأفعال التي يكتثر دورها على الألسنة ، نحو : كل ، واشرب ، واقرأ ، وكتب ، وأريد ، وجاهد ، وشاء . وما يمكن حمله على ذلك في القرآن الكريم قوله - تعالى - : «لَمْ تَعْبُدْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبَصِّرُ» (سورة مريم : آية ٤٢) ، (النحوى : ١٩٤/٦) ، «إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّي يَحْيِي وَيُمْتَدِّ» (سورة البقرة : آية ٢٥٨) ، «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَخَذَ لَهُ دُلْمَادِيَّاً لَمْ يَخْلُقْ مَا يَشَاءُ . . .» (سورة

الزمر : آية ٤) ، وتكاد المواقع التي ذُكر فيها مفعول فعل المشيئة في القرآن الكريم لا تصل إلى خمسة (الحموز ، ١٩٨٤ : ٢٥٨) ، (الحموز ، ١٩٨٥ : ٧٥) .

ومن حذف الاسم في هذه المسألة حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) ، ولعل ما يعزّز ذلك قول ابن يعيش : «فإن أتيت بـلولا ، وقلت : لولا زيد قائم لخرج محمد». ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى ، فصارتا كالجملة الواحدة ، إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رُفض ظهوره» (ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥٩/١) .

ومنه حذف اسم (لا) النافية للجنس في قوله : لا عليك ، أو حذف خبرها في قوله : لا بأس (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧) .

ومنه حذف ياء المتكلم المضاف إليها (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ١/٢٦٧) ، (الحموز ، ١٩٨٤ : ٣٦٢) .

#### (١١) الاستغناء بحركة عن حركة

في العربية مواضع كثيرة يمكن حملها على حذف الحركة (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١/٢٨٩) ، (شرح شواهد الشافية : ٤/٤٠٥) ، (ابن عصفور ، ١٩٨٠ : ٩٢) ، ولعل ما يمكن حمله على حذف الحركة الإعرابية تخفيفاً لكثرة الاستعمال قراءة إبراهيم بن أبي عبلة : «الحمد لله» (سورة الفاتحة : آية رقم ١) بكسر دال (الحمد) اتباعاً لكسرة اللام الخافضة لكثرة الاستعمال تخفيفاً ، والقول نفسه في قراءة أهل البادية : «الحمد لله» بضم اللام الخافضة إتباعاً لضمة دال (الحمد) الإعرابية : «وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال ، إلا أنَّ من وراء ذلك ما أذكره لك ، وهو أنَّ هذا اللفظ كثُر في كلامهم ، وشاع استعماله ، وهم لما كثُر في استعمالهم أشدَّ تغييراً ، كما جاء عنهم لذلك : لم يُكُن ، ولا أَدِر ، ولم أَبْلِ ، وأيُشْ تقول ، وجايحي وسايسو ، بحذف همزياتها ، فلما اطَّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشبَّهوهما بالجزء الواحد وإنْ كانا جملة منْ مبتدأ وخبر ..» (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١/٣٧) .

ولعل ما أُلْجأني إلى عدّ ما مرّ من باب الحذف أنَّ الإتباع - كما يظهرُ لي - لا يتمُّ إلا بحذف حركة المُتَبع ليتفرَّغ لحركة الإتباع ، أو ادعاء قلبها .

وما يمكن عده من باب حذف حركة البناء بناء (أين) على الفتح ، لأنَّ الأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر ، فجيء بالفتحة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، لأنَّ في البناء على الكسر ثقلاً بالإضافة إلى ثقل الياء ، ولعل ما يعزّز دور ظاهرة كثرة الاستعمال في (أين) بناء (جيـر) على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين لقلة استعمالها ، فهي لا تستعمل إلا في القسم (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٨/١) .

ومن ذلك أيضاً بناء (ثم) على الفتح للتخلص من التقاء الساكنين لكتلة استعمالها (السيوطى ،

١٣٩٥ هـ : ٢٦٩/١) . والقول نفسه في بناء (إن) وأخواتها على الفتح (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٩/١) .

وَمَا يَحْمِلُ عَلَى الْاسْتِغْنَاءِ بِالْفَتْحِ عَنِ الْكَسْرِ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ نَحْوَ : مِنَ النَّاسِ (السيوطى ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٩/١) .

وَمَا سُكِّنَ لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ مِيمُ (كَمْ) عَلَى مَذْهَبِ الْفَرَاءِ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مَرْكَبَةٌ عِنْدَهُ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَ(مَا) الْاسْتِفْهَامِيَّةِ ، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ وَاسْكِنَتِ الْمِيمُ كَمَا قَالُوا : فِيمَ وَلَمْ ، وَفِيمُ وَلَمْ (الْفَرَاءِ : ٤٦٦/١) . وَفِي الْعَرَبِيَّةِ مَوَاضِعُ أُخْرَى حُذِفَتِ فِيهَا الْفَتْحَةُ ، حَرْكَةُ الْبَنَاءِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْحَسْنِ : «وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا» (سُورَةُ الْبَقْرَةِ : آيَةُ رقم ٢٧٨) بِإِسْكَانِ الْيَاءِ (النَّحْوِيَّ : ٢٣٧/٢) .

وَمَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى كثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ فِي هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ أَيْضًا إِتْبَاعُ حَرْكَةِ عَيْنِ (اَمْرُؤ) لِحَرْكَةِ لَامِهِ ، وَإِسْكَانِ فَائِهِ وَكِتَابِ الْأَلْفِ الْوَصْلِ لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ (ابْنُ يَعْيَشَ ، شَرْحُ الْمَفْصِلِ : ١٣٤/٩) ، (الْمَبْرُدُ ، ١٣٨٨ هـ : ٩٣/٢) ، (الْازْهَرِيُّ : ٣٦٤/٢) ، (الْأَشْمُونِيُّ : ٥٨٢/٢) .

وَمِنْ ذَلِكَ إِسْكَانُ الْهَاءِ فِي : وَهُوَ ، وَهِيَ ، فَهِيَ ، تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَيُجَوزُ التَّخْفِيفُ أَيْضًا مَعَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، أَهُوَ ، أَهِيَّ ، وَهِيَ مَسَأَلَةُ أَقْلَى اسْتِعْمَالًا مِنْ سَابِقِهَا (الْإِسْتَرَابَادِيُّ ، ١٩٧٥ هـ : ٢٦٩/٢ - ٢٧٠) ، وَذَكَرَ الرَّضِيُّ أَنَّ مِنْ ذَلِكَ ، لَهُوَ وَهِيَ ، وَلَمْ يُجُوزُ التَّخْفِيفُ فِي لَامِ (كَيِّ) لِقَلَةِ الْاسْتِعْمَالِ (الْإِسْتَرَابَادِيُّ ، ١٩٧٥ هـ : ٢٧٠/٢) .

## (٢) جعل الكلمتين كلمةً واحدةً

لِلْحَمْلِ عَلَى كثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ أَثْرَيْنِّ في هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ لِتَخْضُعِ لِسْلَطَانِ الْأَصْلِ النَّحْوِيِّ أوِ اللَّغْوِيِّ ، وَمَا يُعَدُّ مِنْهَا (لَا جَرْمَ) بِمَعْنَى (حَقًا) : «وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّ (جَرْمَ) اسْمُ مَنْصُوبٍ بِ(لَا) التَّبَرِئَةِ ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ لَا بُدُّ أَنْكَ ذَاهِبٌ ، فَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا حَتَّى صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ (حَقًا) ، وَكَذَلِكَ فَسَرُّهَا الْمَفْسِرُونَ بِمَعْنَى الْحَقِّ ، وَحَقًا بِمَنْزِلَةِ الْقُسْمِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : «لَا جَرْمَ لَا فَعَلَّنَ كَذَا» (ابْنُ الْأَبْنَارِيُّ ، ١٩٨٣ هـ : ٥٤) ، (الْحَمْوَزُ ، ١٩٨٤ هـ : ١٣٧٢) .

وَمِنْ ذَلِكَ عَدُّ الْعِلْمِ الْمَنَادِيِّ الْمَوْصُوفِ بِابْنِ وَصْفَتِهِ كَالْأَسْمَاءِ الْوَاحِدَةِ مِنْ حِيثُ الْفَتْحِ لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، نَحْوَ : يَا زَيْدُ بْنُ عُمَرَ ، وَيُجَوزُ فِي الْمَنَادِيِّ فِي هَذِهِ الْمَثَالِ الْمَصْنُوعِ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ ، وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرُدُ إِلَى أَنَّ الضَّمَّ أَوْلَى ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَذَهَبَ ابْنُ كِيْسَانَ إِلَى أَنَّ الْفَتْحَ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، لِأَنَّ هَذِينَ الْأَسْمَاءِ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمَا كَالْأَسْمَاءِ الْوَاحِدَةِ ، فَيَكُونُ الْفَتْحُ إِتْبَاعًا لِحَرْكَةِ (ابْنِ) ، لِأَنَّ بَيْنَهُمَا حَاجِزاً غَيْرَ حَصِينٍ . وَالْحَقُّ بِذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : يَا فَلَانَ بْنَ فَلَانٍ ، وَيَا ضَلَّلَ بْنَ ضَلَّلَ ، وَيَا سَيْدَ بْنَ سَيْدٍ ، لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ مَا مِنْ كَالْعِلْمِ . وَلَا تَصْحُ هَذِهِ الْمَسَأَلَةُ إِذَا كَانَ الْمَنَادِيُّ غَيْرَ عِلْمٍ ، أَوْ إِذَا كَانَتْ لِفَظَةُ (ابْنِ) غَيْرَ صَفَةٍ ، أَوْ صَفَةٍ غَيْرَ مَتَّصِلَةٍ ، نَحْوَ : يَا زَيْدُ الْفَاضِلِ بْنُ عُمَرَ ، أَوْ صَفَةٍ مَتَّصِلَةٍ غَيْرَ مَضَافَةٍ إِلَى عِلْمٍ ، وَأَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ الْمَسَأَلَةَ إِذَا وَصَفَ الْعِلْمَ الْمَنَادِيَ بِغَيْرِ (ابْنِ) ، لِأَنَّ الْأَسْمَاءِ الْوَاحِدَةِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ .

وَمِنْ ذَلِكَ وَصْلُ (مَا) الْإِسْمِيَّةِ بِحُرْفِ الْجَرِ نَحْوَ : أَخْدَى مَا أَخْدَى ، لَأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْانْفَصَالُ ، وَقِيلَ إِنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى كثرةِ الْاسْتِعْمَالِ وَلِشَابَهَةِ الْإِسْمِيَّةِ الْحُرْفِيَّةِ مِنْ حِيثِ اللفظِ<sup>(٢٦)</sup> . ولعل ما يعزز دور كثرة الاستعمال في هذه المسألة أنَّ (مع) لا تُوصَلُ بـ-(من) لقلة الاستعمال، وتُوصلُ (من) و(في) بها لكتلة الاستعمال من حيث الكتب (السيوطني)، هُمُّ الْهَوَامِعُ : ٣٢٣/٦ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا وَصْلُ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ بـ-(لا) لكتلةِ الْاسْتِعْمَالِ ، أَمَّا الْمُخْفَفَةُ فَلَا تُوَصَّلُ لِقَلْةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَالْقَوْلُ نَفْسِهِ فِي الزِّائِدَةِ (الْإِسْتِرَابِيُّ ، ١٩٧٥ : ٣٢٦/٣) . وَالْقَوْلُ نَفْسِهِ فِي وَصْلِ الشَّرْطِيَّةِ بـ-(ما) .

وَمِنْ ذَلِكَ (لِئَلَّا) ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ تُكْتَبَ (أَنْ) الْإِسْمِيَّةِ مَفْصُولَةً ، وَلَكِنْ لِشَدَّةِ الاتِّصالِ وَكثرةِ الْاسْتِعْمَالِ كُتِبَتْ مَوْصُولَةً : «وَكَذَلِكَ (لِئَلَّا) ، وَكَانَ حَقُّ الْمُشَدَّدِ أَنْ يُكْتَبَ حُرْفَيْنِ وَهَذَا وَإِنْ كَانَ عَلَى خَلَافِ الْقِيَاسِ إِلَّا أَنَّ وَجْهَ كِتَابَتِهَا حُرْفَيْ اِ وَاحِدَادًا مَا تَقْدَمَ فِي ذِكْرِ الْوَصْلِ مِنْ شَدَّةِ الاتِّصالِ وَكثرةِ الْاسْتِعْمَالِ» (الْإِسْتِرَابِيُّ ، ١٩٧٥ : ٣٢٦/٣) .

وَمَمَّا يُمْكِنُ عُدُّهُ مِنْ بَابِ الْكَلْمَةِ الْوَاحِدَةِ حَمْلًا عَلَى كثرةِ الْاسْتِعْمَالِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ الْمُنْقُولَةِ مِنِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، نَحْوَ : عَلَيْكَ وَإِلَيْكَ ، وَغَيْرِهِمَا ، فَهِيَ عِنْدَ الْجُوهُرِيِّ بِمَتَزْلَةِ (هَلْمٌ) ، لكتلةِ الْاسْتِعْمَالِ (ابنِ مَنْظُورٍ : ٣٢٦/٣) .

وَمِنْ ذَلِكَ : يَا أَبَتْ أَوْ أَبَتِي فِي النَّدَاءِ ، فِيهَا عِنْدَ الْفَرَاءِ كَالْكَلْمَةِ الْوَاحِدَةِ لِكِتَابَتِهَا فِي الْكَلَامِ (ابنِ مَنْظُورٍ : ١١/٤) .

وَمِنْ ذَلِكَ كونُ حُرْفِ النَّدَاءِ (يَا) وَلَامِ الْإِسْتِغَاثَةِ كَالْحُرْفِ الْوَاحِدِ لكتلةِ الْاسْتِعْمَالِ : «وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيُّ : لَامِ الْإِسْتِغَاثَةِ مَفْتُوحَةٌ ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ لَامٌ خَفْضٌ إِلَّا أَنَّ الْاسْتِعْمَالَ فِيهِ قَدْ كَثُرَ . . . مَعَ (يَا) ، فَجَعَلُوا حُرْفًا وَاحِدَادًا . . . قَالَ : وَالْدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْلَامَ مَعَ (يَا) حُرْفًا وَاحِدَادًا قَوْلُ الْفَرَزْدِقِ :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عَنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِيُّ مُثْبُتٌ قَالَ يَا لَا وَقَوْلُهُمْ : لَمْ فَعَلْتَ ؟ مَعْنَاهُ : لَأَيِّ شَيْءٍ فَعَلْتَهُ ؟ وَالْأَصْلُ فِيهِ : مَا فَعَلْتَ ؟ فَجَعَلُوا (مَا) فِي الْاسْتِفْهَامِ مَعَ الْخَافِضِ حُرْفًا وَاحِدَادًا ، وَاكْتَفَوْا بِفَتْحِ الْمَيمِ مِنَ الْأَلْفِ ، فَأَسْقَطُوهَا» (ابنِ مَنْظُورٍ : ٥٦٣/١٢) . وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْلَامَ فَتَحَتْ لِلتَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْمُسْتَغَاثِ وَالْمُسْتَغَاثَ لَهُ ، وَقِيلَ إِنَّهَا بَعْضُ (آلِ) كَمَرٍ ، وَهُوَ تَكْلُفٌ لَا مُحِيطٌ إِلَيْهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا اسْمُ الْفَعْلِ (هَلْمٌ) كَمَرٌ .

### (٣) الْقَلْبُ الْمَكَانِيُّ فِي الْكَلْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ

لِلْحَمْلِ عَلَى كثرةِ الْاسْتِعْمَالِ أَثْرَيْنِّ فِيهَا أَصَابَ بعْضُ الْكَلِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ مِنِ الْقَلْبِ الْمَكَانِيِّ تَحْفِيظًا ، فَلَقِدْ دَعَ النَّحْوِيُّونَ كثرةَ الْاسْتِعْمَالِ وَقَلْتَهُ دَلِيلًا عَلَى الْمَقْلُوبِ وَالْمَقْلُوبِ مِنْهُ ، فَكَثِيرُ الْاسْتِعْمَالِ يُعَدُّ أَحْيَانًا أَصْلًا ، أَمَّا قَلِيلُهُ فَمَقْلُوبٌ ، جَاءَ فِي (الْمَمْتَعِ فِي التَّصْرِيفِ) : «أَحْدُهَا أَنْ يَكُونَ أَحَدًا

النظمين أكثر استعمالاً من الآخر ، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل ، والآخر مقلوباً منه ، نحو : لعمرى ورعمايى ، فإن (لعمرى) أكثر استعمالاً ، فلذلك أدعينا أنه الأصل» (ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ٦١٧/٢).

وَمَا عُدَّ أصلًا حلا على ما مرّ قوله : آرام في أَرَام ، وأدر ، في أَدْرُر ، لأنَّ الأَرَام والأَدْرَرُ أكثر استعمالاً مما قلب منها ، ولعلَّ للدكتور إبراهيم أنيس عذراً في عدَّه كثير الاستعمال مقلوباً ، لأنَّه أصبح مأنوساً ومأولاً ، ولو تقيَّدنا بما مرَّ عذَّنا آراءً وأبآرًا وأماقًا وغيرها أصولًا ، أو مقلوبَة عند الدكتور إبراهيم أنيس لما مرَّ ، وهو الظاهر ، لأنَّ الأصول : آراء ، وأبآر ، وأماق ، وهي أصولٌ تكاد تكون مَاتُوسِي في العربية ، ولعلنا ننتهي من ذلك إلى أنَّ ما أشار إليه التحويون والدكتور إبراهيم أنيس غير مطرد ، فلا نستطيع أن نتخذه قياساً ، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه أنَّ الرضي قد تبنَّى إلى هذه المسألة : «وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لا تدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبَة ، فإنَّ رَجْلَة في جمع رَجُلٍ أقلَّ استعمالاً من رجال ، وليست بمقلوبَة منه ، ولعلَّ مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما ..... وكذا إنْ كانت إحداهما أقلَّ استعمالاً مع الفرض المذكور من الأخرى ، فالقليل مقلوبَة من الكثري ، كَارَام وأَدْرَمَعَ أَرَام ، وأَدْرَر ، مع أنَّ هذا ينتقض بجذب وجَبَ ، فإنَّ جَذْبَ أَشْهَرَ مَعَ أنَّها أَصْلَان .....»<sup>(٣٧)</sup>.

ولعل كثرة الاستعمال وقلَّته لا يخضع لسلطاتها ما كان من باب جذب وجَبَ ، لأنَّها ليستا من المقلوب على المذهب البصري (الحموز ، ١٩٨٦ : ٣٧) ، لأنَّ كل فعل منها يتصرف تصريفاً تماماً ، وهو عند الكوفيين من المقلوب .

وَمَا يُمْكِنُ حمل القلب فيه على ظاهرة كثرة الاستعمال قوله : كَيْ في كَيْ ، بتقديم الياء ، لام الكلمة على الهمزة ، عينها (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١٧٠/١).

وَمِنْ ذلك أيضاً : مَلَكٌ في مَالِكٌ ، على أنَّ فتحة الهمزة نُقلَت إلى الساكن قبلها ، ثم حُذِفت الهمزة ، فصار مَلَكًا ، وذكر ابن جني أنَّه لما استمرَّ استعمال العرب له بتخفيف الهمزة صار كَانَه على فعل (ابن جني ، الخصائص : ٧٨/٢ - ٧٩).

وقولهم : أشياء في شيئاً ، على أنَّ الهمزة ، لام الكلمة - قُدِّمتْ على الشين فائتها ، لكرابهه توالي همزتين متاليتين بينهما حاجز غير حسين ، فحدث القلب تخفيفاً لكثرة الاستعمال وتسويغ منع الصرف (الحموز ، ١٩٨٦ : ٣٧).

ولعل ما يُردُّ أدْعَاءَ القلب المكاني في بعض الألفاظ عدمَ استعمال العرب للأصل المقلوب منه ، ويبدو ذلك واضحاً في ادعاء القلب فيما كان من باب سيد وميته ولين ، لأنَّ المقلوب منه : سَوِيد ، وَمَوِيت ، وَلِيَن ، لم تستعمله العرب بتَّة . والقول نفسه فيما كان من باب (افتعل) نحو استند وأضرابها ، لأنَّها في الأصل : اتسَّد ، لأنَّ هذا الأصل لم تستعمله العرب إلَّا إذا عَذَّذْنا ما يطالعنا به بعض العوام ، نحو : اتلوي ، اتكوى ، اتعمى ، اتفرى وأضرابها - أصولاً .

## (٤) الإِمَالَة

لقد عدَّ البهابادي (السيوطى) ، هم الهوامع : (١٩٤/٦) وغيره كثرة الاستعمال من أسباب الإِمَالَة ، ومن ذلك إِمَالَةُ الأعلام كالحجاج والعجاج رفعاً ونصباً . وذكر أبو حيَّان (السيوطى) ، هم الهوامع : (١٩٤/٦) أنَّ كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أميلت لأجلها الألف . وذكر الأشموني أنَّ الإِمَالَة لكتلة الاستعمال شاذة لا يُقاسُ عليها بل يُقتصرُ على ما سُمِّيَ (الصبان : ٤/٢٣٥) . ومن أجَازَ الحمل على كثرة الاستعمال في هذه المسألة ابن خالويه : «فإن سأله سائل : لم أمال أبو عمرو وأصحاب النار (سورة آل عمران : آية رقم ١١٦) ، ولم يُمْلِ (الجَارِ الْجَنْبِ) (سورة النساء : آية رقم ٣٦) ، وألفاهما مُنْقَلِبَتَانِ مِنَ الْوَاوِ ، وزنهما سِيَّانٌ ، والأصل فيها : نَوْرٌ وَجَوْرٌ ، فقلبوا مِنَ الْوَاوِ الْفَاءِ لتحرَّكها وافتتاح ما قبلها؟ فالجواب في ذلك أنَّ النَّارَ كَثُرَ دورانُه في القرآن ، فاماًلة تخفيفاً ، والجَارِ لِمَا قَلَّ دُورُه في القرآن تركه على أصله ، والدليل على ذلك أنَّ أبا عمرو يُمْيل (الكافريَّن) (سورة البقرة : آية رقم ١٩ ، ٢٦٤) في موضع الجر والنصب لكتلة دوره في القرآن ، ولا يُمْيل (الجَارِيَّن) في موضع النصب ، لأنَّه في القرآن في موضعين : (إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَارِين) (سورة المائدة : آية رقم ٢٢) ، (وإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَارِين) (سورة الشعراء : آية رقم ١٣٠)» (ابن خالويه : لوحة ٤١) .

وَمِنَ النَّحْوِيْنَ وَغَيْرِهِمْ مَنْ حَلَّ بعْضَ الْقَرَاءَاتِ عَلَى كثرةِ الاستعمالِ لِيُعَذَّهَا عَنِ الضعف ... والشذوذ ، ومن هؤلاء ابن الجزري وأبو عمرو الداني ومكي بن أبي طالب (شلبي : ١٦٥) .

وَمِمَّا حُلِّلَ عَلَى كثرةِ الاستعمالِ وتواتِي أربعِ كسراتِ في هذه المسألةِ (الكافريَّن) في قوله تعالى : «وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِيْنَ» (سورة البقرة : آية رقم ١٩) ، ولا تصحُّ الإِمَالَةُ في الشاكرين على الرغمِ مِنْ تواتِي الكسراتِ المشار إليها لقلةِ دورانِه في القرآنِ الكريمِ (ابن خالويه : لوحة ٥١ ، ٥٢) .

ومن ذلك الحجاج والعجاج عَلَمَيْنِ في حالتي النصب والرفع ، ولقد عدَّتْ هذه الإِمَالَة شاذة خلوَّها مِنَ الْكَسْرَةِ وَالْيَاءِ وَنَحْوِهِمَا مِنْ أسبابِ الإِمَالَة ، وذكر أبو العباس المبرد أنَّ الحجاج أَمِيلٌ للفرق بين المعرفة والنكرة ، الاسم والنعت (ابن يعيش ، شرح المفصل : ٦٣/٩) ، (المبرد ، ١٣٨٨ هـ : ٥١/٣) ، (سيبوه : ٢٦٤/٢) ، وهي محولة عند سيبوه على كثرةِ الاستعمال : «وَذَلِكَ الْحِجَاجُ إِذَا كَانَ اسْمَ الرَّجُلِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ ، فَحَمِلُوهُ عَلَى الْأَكْثَرِ ، لِأَنَّ الإِمَالَةَ أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ ...» (سيبوه : ٢٦٤/٢)

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا إِمَالَةُ النَّاسِ في حالتي الرفع والنصب لكتلةِ الاستعمالِ (ابن يعيش ، شرح المفصل : ٦٣/٩) ، (المبرد ، ١٣٨٨ هـ : ٥١/٣) .

ولعلَّ ما يُعزِّزُ أَهْمَيَّةَ كثرةِ الاستعمالِ في بابِ الإِمَالَةِ أَنَّ أبا علي الفارسي يُعدُّ كثيرَ الاستعمالِ فيها أَقْيَسُ مِنْ قليله : «وَكَانَ إِمَالَةُ الْفَتْحَةِ مَعَ الْهَاءِ سَاكِنَةً أَكْثَرُ فِي الْاسْتِعْمَالِ مِنْ بَابِ (طَلَبَنَا) وَأَقْيَسُ ، لِأَنَّ

اهاء قد أجريت متحركة بجرى الألف فيها ستراه بعد إن شاء الله . . .» (الفارسي ، ١٩٦٥ : ٤٧/١)

#### (٥) الإعلال والإبدال

الإعلال هو الذي يدور في فلك حروف العلة والهمزة بالقلب أو الحذف أو الإسكان ، وتغيير الهمزة لا يقال له عند الرضي (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ٦٧/٣) إعلال بل يقال إنه تخفيف . وأما الإبدال فتغيير يدور في فلك أي حرف من الحروف الهجائية عند بعض التصريفيين ، ولكن المتعارف عليه أنه تغيير يعترى أي حرف بحيث يتحول إلى حرف صحيح سوى الهمزة ، وعليه فهو أعم وأشمل من الإعلال بأنواعه السابقة (الحموز ، ظاهرة التعويض : ٥) .

وللحمل على ظاهرة كثرة الاستعمال أثرٌ في كثير من الألفاظ ، ومن ذلك قول العرب : جاءني المر ، ورأيت المر ، ومررت بالمر ، بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء الساكنة قبلها لكثرتها استعمالهم هذه اللفظة : «فِلَمَا كَانَ الرَّاءُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفَعْلِ قَدْ تَحْرَكَ بِحَرْكَةِ الْإِعْرَابِ ، وَكَثُرَتْ هَذِهِ الْفَلْوَذَةُ . . . أَعْلَوْهَا الْكَثْرَةُ اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهَا ، فَشَبَّهُوا الرَّاءَ فِي قَوْلِهِمْ : الْمَرُّ ، وَالْمَرُّ ، وَالْمَرُّ بِالخَاءِ فِي الْأَخْرُ ، وَالْأَخْرُ ، وَالْأَخْرُ ، . . . فَلَمَّا اعْتَلَ هَذَا الْأَسْمَاءِ بِاتِّبَاعِ حَرْكَةِ عَيْنِهِ حَرْكَةً لَامِهِ ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ، اسْكَنُوا أُولَئِكَهُمْ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ . . .» (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٦٢ - ٦٣) .

ومنه قوله أهل الحجاز للصواغ صياغا ، بقلب أولى الواوين ياء لكثرتها الاستعمال (ابن جني ، ٦٥/٢) ، (ابن منظور : اللسان - صوغ -) ، ثم أبدلت الياء الأخرى ياء للباء قبلها .

ومنه قول العرب في النسب إلى طيء : طائี ، والأصل طئي ، على أن الياء المكسورة قد حذفت حلا على حذف الياء المكسورة في كل اسم صحيح الآخر قبل آخره ياء مشددة عند الحاق ياء النسب ، ثم قلبت الياء الساكنة ألفا على غير قياس قصدًا للتخفيف لكثرتها الاستعمال (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ٣٢/٢) .

وما حمل على الإبدال تخفيفاً لكثرتها الاستعمال جعلهم الدولج من الدولج ، على أن الواو قلبت تاء ، ثم قلبت التاء دالا ، لأن التوج أكثر استعمالاً من الدولج (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ٢٢٨/٣) .

ومن ذلك كون الاهاء في (أنه) في الوقف بدلاً من الألف : لأن الألف أكثر استعمالاً منها ، ولذلك عدلت مبدلاً منها (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ٢٤/٣) .

ومن ذلك قولهم : بن ولا بن ، على أن النون مبدل من اللام لكثرتها استعمال بل وقلة استعمال بن ، لأن الحكم على الأكثر لا على الأقل ، وقيل إن (بن) لغةبني سعد وكلب ، وهي مسموعة من الباهلين (ابن منظور : ٦٠/١٣) .

ومن ذلك قولهم : فم ، وفمت ، وفمت ، على أن الفاء مبدل من الثاء ، لكثرتها استعمال الثناء ، ولذلك عدلت مبدلاً منها (ابن منظور : ٨١/١٢) .

ومن ذلك : ذعالت في ذعالب ، على أن التاء مبدل من الباء لكثرتها استعمالها ، فالباء مبدل

منه ، وقيل إنها لغتان (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ٢٢٢/٣) ، (ابن منظور : اللسان - ذعلب -).  
وَمَا مَرَّ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ كثرة الاستعمال لها دور رئيسي في معرفة المبدل من المبدل منه ، فلولاها لالتبس  
الأمر ، وحملًا على هذه الظاهرة تُعد قراءة قوله تعالى : «حتى حين» (سورة يوسف : آية رقم ٣٥)  
أولى بالأخذ بها من قراءة «عَنْ» بالعين (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٣٤٣/١).

#### (٦) مسائل أخرى من أبواب مختلفة

وتشيع ظاهرة الحمل على كثرة الاستعمال في مسائل أخرى من أبواب التحو والصرف ، ومنها  
جموع التكسير : ومن ذلك كون (فعول) جمعاً (فعل) أكثر منه جماعاً ( فعلة) لكثرة استعمال (فعل)  
وخفته ، ولذلك كان أكثر تصرفاً من (فعلة) . (الاسترابادي ، ١٩٧٥ : ١٠٠/٢ - ١٠١).

ومن ذلك كون (فواجل) تكسيرأـ (فاعل) صفة للأنتي أظهر وأولى من كونه تكسيرأـ (فاعل)  
صفة لمذكر عاقل ، لشيوعه وكثرة استعماله ، وكونه تكسيرأـ (فاعل) يُعد عند بعض النحويين من باب  
الشذوذ على الرغم من أن في العربية ما يزيد على الثلاثين لفظة من صفات العقلاـ الذكور مكسرة  
عليه (٢٨) .

ومن ذلك إجازة تكسير ما فيه ياء النسب على (فعالي) لأن النسب قد أصبح منسياً لكثرة  
استعماله ودورانه على الألسنة ، لأن (فعالي) يطرد فيه كل اسم ثلاثيـ ساكن العين زيدت في آخره ياء  
مشددةـ لغير تجديد النسب ، نحو : كرسيـ وكراسيـ ، وَمَا أَصْبَحَ فِيهِ النَّسْبُ مَنْسِيًّا لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ :  
مهريـ ومهاريـ (٢٩) ، وبختيـ وبختاتيـ (٣٠) وظهريـ وظهاريـ (٣١) .

وَمَا يُحْمَلُ عَلَى كثرة الاستعمال كون (علمـ) وأخواته أصلـاً في التعليق عن العمل ، لكثرة  
استعماله في هذه المسألة ، ولذلك تُعد الأفعال الأخرى التي تُعلقـ عن العمل محمولة على الأصل المشار  
إليه (ابن قيم الجوزية : ١٥٧/١) .

وَمَا يُعد أولى من غيره لكثرة استعمالـه في العربية وقوع (معاً) حالـ (النحوـيـ : ٣٠٥/١) ،  
(السيوطـيـ ، هـمـ الـهـوـامـعـ : ٢٢٨/٣) ، وكـونـ (أـيـانـ) ظـرفـ زـمانـ لـلاـسـتـفـهـامـ أولـىـ منـ اـسـتـعـمـالـهـ فيـ  
الـجـزـاءـ ، فيـجـزـمـ فـعـلـيـنـ مـضـارـعـيـنـ (الـنـحـوـيـ : ٤١٩/٤) وـكـونـ (غـدرـ) مـنـ بـابـ (فـعلـ) فيـ سـبـ المـذـكـرـ  
مـسـتـعـمـلـاـ فيـ النـداءـ أـولـىـ وـأـظـهـرـ مـنـ اـسـتـعـمـالـهـ فيـ غـيرـ النـداءـ (٣٢) ، وـكـونـ ماـ لـحـقـتـهـ أـلـفـ فيـ مـثـلـ قولـناـ : ياـ  
عـجـبـاهـ ، فيـ النـدـبـةـ - أـولـىـ مـنـ كـونـ مـسـتـعـمـلـاـ فيـ المـنـادـيـ غـيرـ المـنـدـوبـ ، كـقولـ اـمـرـأـ مـنـ العـربـ : فـصـحـتـ  
يـاـ عـمـرـاهـ ، فـقـالـ : يـاـ لـبـيـكـاهـ ، وـكـونـ (متـىـ) أـظـهـرـ فيـ الزـمـانـ مـنـ (أـيـانـ) لـكـثـرـةـ اـسـتـعـمـالـهـاـ فـيـهـ (ابـنـ يـعـيشـ ،  
شـرـحـ المـفـصـلـ : ١٠٦/٤) .

وَيُعْدُ فـلـعـلـ تـنـقـقـ مـعـيـ أـخـيـ القـارـيـءـ فـيـ أـنـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ تـطـالـعـنـاـ فـيـ مـسـائـلـ كـثـرـةـ مـنـ النـحـوـ  
وـالـصـرـفـ ، وـأـنـ النـحـويـنـ يـكـثـرـونـ مـنـ الـالـتـجـاءـ إـلـيـهـاـ عـنـدـ اـسـتـعـصـاءـ التـأـوـيلـ وـالـتـقـديرـ ، وـأـنـهـ مـنـ الـوـسـائـلـ

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

٦٠

الرئيسة في المفاضلة بين مسألتين ، فأرجو أن يكون هذا البحث على ما فيه من إيجاز شديد وتناسٍ لبعض المسائل التي يمكن أن تخضعها لسلطان هذه الظاهرة رغبةً في الاختصار وهجر الإطالة ، وأرجو أن يكون متكاملاً ، والله أعلم أن يوفقنا عالمن ومتعلمين لخدمة لغة القرآن الكريم .

الهوامش

- (١) انظر : الخصائص : ٩٦/١ - الأشباء والنظائر في النحو ، ٢٠٩/١ - ، الممتع في التصريف : ٤٦٥/٢ ، لسان العرب (قد) ، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط : ٢٠/١ .
- (٢) انظر : مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط : ٩/٢ ، ٢٠/١ ، الأشباء والنظائر ١/٢١٠ ، الخصائص ، ٩٦/١ ، الممتع في التصريف : ٤٦١/٢ .
- (٣) انظر ، ٢٦٦/١ «باب كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية» .
- (٤) انظر في تفصيل هذه المذاهب المختلفة : مشكل إعراب القرآن : ٥/١ ، إعراب القرآن : ١١٦/١ ، حاشية الشهاب : ٥٠/١ ، البحر المحيط : ١٦/١ ، معاني القرآن ، ٢-١/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٤/١ ، الإنصال في مسائل الخلاف : ١٥/١-١٦ ، شرح الشافية ، ٣/٣ ، المقعن في رسم المصحف : ٣٦ ، الكشاف : ٣٥/١ ، إعراب ثلاثين سورة : ١٠ .
- (٥) انظر : ٣١٨/٦ - ٣٣٥ ، وانظر : شرح الشافية : ٣٣١/٣ ، سراج الكتبة ٣٦ ، الأشباء والنظائر : ١٢/١ ، ١٣-١٢/١ ، نتيجة الاملاء : ٣٠ .
- (٦) انظر : البحر المحيط : ١٥/١ ، اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ١٣ ، حاشية الشهاب : ٦٢/١-٦٣ ، اشتقاد أسماء الله : ٤ ، تفسير أسماء الله الحسني : ٢٨ .
- (٧) انظر : همع المقامع : ١٢٦/٥ ، الأشباء والنظائر : ١/٢٦٧ . وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة .
- (٨) لغاتها هي : كأي ، كإي ، كأي ، كأ .
- (٩) شرح الشافية : ٥٠/٣ - ٥١ وانظر في هذه المسألة ، لسان العرب : ٦٩/١١ ، المقتضب : ٩٧/٢ ، الممتع في التصريف : ٦١٩/٢ ، المقرب ، ٩٩/٢ ، الكتاب : ٣٠٥/٢ ، الأمالي الشجرية : ١٦/٢-١٧ ، همع المقامع : ٢٥٢/٦ ، شرح المفصل : ١١٥/٩ .
- (١٠) انظر : ديوان الفرزدق : ٥٥٦ ، الخصائص : ٩٩/١ ، المحتسب : ٣٦٤/٢ ، الإنصال : ١٨٨ ، شرح المفصل : ٣١/١ ، ٣١/١٠ ، ١٠٣/١٠ ، خزانة الأدب : ٢٤٧/٢ .
- (١١) يروى هذا الشاهد : يَدْعُ ، وَيَدْعُ ، فَلَا حذفٌ فِيهَا . انظر المحتسب : ٣٦٥/٢ .
- (١٢) انظر : شرح الشافية : ٢٩٢/٣ - ٢٩٣ ، الممتع في التصريف : ٢٢٢/١ ، التبيان في إعراب القرآن : ٨٥٧/٢ ، مشكل إعراب القرآن : ٤٧/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١١٤/٢ ، القاموس المحيط (تحذ)، لسان العرب (تحذ) .
- (١٣) الغبن : الخديعة في الرأي ، والحال : الاختيال والتكبر .
- (١٤) انظر جمع الأمثال : ٤٣٦/١ ، رقم : ٢٣٠٩ ، الحذف في المثل العربي : ٥٥ . في (لسان العرب : أيس) : «جيء به من حيث أيس وليس» .
- (١٥) انظر : همع المقامع : ٧٤/٣ ، الحذف في المثل العربي : ٢٤٢ ، المساعد على تسهيل الموارد : ٥٢٦/٢ ، الكتاب : ٢١٧-٢١٥/٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٢٦/٣ مغني الليب : ٢٧٤ ، ٢٩٠ ، ٧٧/٢ . حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدى : ٧٧/٢ .
- (١٦) انظر : الممتع في التصريف : ٦١٩/٢ ، شرح التصريف الملكي : ٣٦٢ ، شرح المفصل : ٩/٢ ، المقرب : ١٩٩/٢ ، الأمالي الشجرية : ١٢٤/١ ، ١٢٤/٢ .

- (١٧) انظر: توضيح المقاصد: ٥/٢٧٣ ، حاشية الصبان: ٤/٢٧٦ ، لسان العرب (يمن) ، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/٣٠٠ ، الكتاب: ٣/٥٠٣ ، هم المقام: ٤/٣٢٩ الإنصاف: ١/٤٠٤ ، شرح الشافية: ٢/٥٤ ، شرح الكافية: ٢/٣١٣ .
- (١٨) انظر، مثبور الفوائد: ٤/٢٦ ، شرح المفصل: ٤/١٢٢ ، شرح الكافية: ٢/٩٨ .
- (١٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٩٥-٥٩٥ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٣١ ، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٧٥ ، تفسير القرطبي: ١/٤٧٨ ، البحر المحيط: ٤/٣٩٦ ، الكشاف: ١/٥٧٨ ، إعراب القرآن: ١/٦٣٩ ، هم المقام: ٧/٢٩٠ ، ٤/٣٠٢ .
- (٢٠) انظر: الجنى الداني: ١/٤٣١ ، الدرر اللوامع: ٢/٧٨٩ ، ضرائر الشعر لابن عصفور: ١/١٤١ ، هم المقام: ٤/٤٧٦ .
- (٢١) انظر: هم المقام: ٣/٢٨٥-٢٨٨ ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٣١ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/١٠ ، الحجة في علل القراءات السبع: ١/٦٩ ، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٨٤ .
- (٢٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/١٩٦ ، ضرائر الشعر لابن عصفور: ١/١١٥-١١٣ ، الحجة في علل القراءات السبع: ١/٨٩ ، لسان العرب (كان) ، المنصف: ٢/٢٢٧ .
- (٢٣) انظر: الأشباه والنظائر: ١/٢٦٨ ، الممتع في التصريف: ٢/٦٢١ ، شرح المفصل: ٩/١١٠ ، سر صناعة الإعراب: ١/٨٦ ، الخصائص: ٣/١٥٣ ، نوادر أبي زيد: ٤/١٨٥ .
- (٢٤) انظر شرح المفصل: ٩/١١٠ ، وانظر: سر صناعة الإعراب: ١/٨٧ ، لسان العرب (رأى) ، شرح الملوكى: ٣/٣٧١ ، المقرب: ٢/٩٩ ، الكتاب: ٣/٥٤٦ ، الأمالى الشجرية: ٢/١٨ .
- (٢٥) انظر: هم المقام: ٣/٥٣-٥٩ ، مثبور الفوائد: ٤/٤٧ ، شرح المفصل: ٢/٥ ، الأشباه والنظائر: ١/٢٦٨ .
- (٢٦) انظر: هم المقام: ٦/٣٢ ، شرح الشافية: ٣/٣٢٦ ، كتاب الكتاب: ٣/٥٧ ، المقنع: ٧/٥٧ .
- (٢٧) انظر ظاهرة القلب المكاني في العربية: ٣/٣٧ ، وانظر مجلة جمع اللغة العربية، القاهرة: الجزء: ٣١ ، ١٣٩٣-١٩٧٣ م (ملك ملاك ، ملائكة) - وانظر الأعداد: ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ .
- (٢٨) انظر: شرح شواهد الشافية: ٤/١٤٢ ، كتاب التكملة: ٦/٤٦٥ ، هم المقام: ٦/١٠٦ ، الكتاب: ٣/٦٣٢ ، ٤/٣٧٧ ، ٤/٣٩١ ، لسان العرب (هلك) ، خزانة الأدب: ٢/١٥٤ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/١٣٩ ، تاج العروس (قرأ)، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٥-٧٩ ، جوع التصحح والتكسير في العربية: ٥٥-٥٨ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/١٦١ .
- (٢٩) مهرى: منسوب إلى مهرة (قبيلة يمنية) ، وكثير استعماله فصار اسم للتجيب من الإبل . انظر: لسان العرب (مهر) ، حاشية الصبان: ٤/١٤٤ .
- (٣٠) بُخْت: منسوب إلى بُخت من الجبال الخراسانية ، التي اشتهرت بقوتها وجسمها ، ثم كثرا استعماله حتى صار اسمها لكل جمل قوي أصيل . انظر: لسان العرب (بخت) ، حاشية الصبان: ٤/١٥٤ .
- (٣١) ظفْرِي: منسوب إلى الظفر على غير قياس ، ثم كثرا استعماله حتى أصبح يطلق على البعير المعد للحاجة . انظر: لسان العرب (ظفر) .
- (٣٢) انظر: شرح شواهد الشافية: ٤/٤٠٠ ، معنى الليب: ٤/٤٨٦ ، هم المقام: ٣/٦٨ ، رصف المباني: ٢٧ ، الجنى الداني ، ٤/٢٠٢ .

### المراجع العربية

الإملاء والت رقم في الكتابة العربية ، القاهرة: مكتبة الغريب ، ١٩٧٥ م .  
النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق محمد الطناحي ، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية ، الحلبي وشركاه .

إبراهيم ، عبد العليم  
ابن الأثير

**المجلة العربية للعلوم الإنسانية**

٦٢

- الإغراب في جدل الإعراب ولع الأدلة ، تحقيق الأفغاني بيروت : دار الفكر ، ابن الأباري ، أبوبركات ١٩٧١ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق طه عبد الحميد ومراجعة مصطفى السقا ، القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٧٠ م .
- شرح القصائد السبع الطوال ، تحقيق عبد السلام هارون ، مصر : دار المعارف ، ١٩٦٣ م .
- متشور الفوائد ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ٢ ، بيروت : دار ألهدى للطباعة والنشر .
- سر صناعة الإعراب ، ط ١ ، تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، القاهرة : مكتبة ابن جني ، أبوالفتح
- وطبعه مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٤ م .
- المحتسب في تبيان وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصيف وزميله ، القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، ١٩٦٩ م .
- المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للمازنی ، تحقيق إبراهيم مصطفى أمين ، مصر : مكتبة البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٩٥٤ م .
- مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط .
- التشر في القراءات العشر ، بيروت : دار الفكر .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، دمشق : دار الحكمة - حلب .
- القراءات ، استانبول : مراد ملا ، رقم ٨٥ .
- كتاب الكتاب ، تحقيق إبراهيم السامرائي وزميله ، الكويت : دار الكتب الثقافية ، ١٩٧٧ م .
- جهرة اللغة ، طبعة جديدة بالأوقست ، بغداد : مكتبة المثنى .
- المخصوص ، ط ١ ، القاهرة : المطبعة الكبرى للأميرية ببلاط ، ١٩١٦ م .
- الأمالي الشجرية ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .
- شرح جل الزجاجي ، تحقيق صاحب أبوجناح ، بغداد : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ١٩٨٠ م .
- ضرائر الشعر ، تحقيق السيد إبراهيم محمد : دار الأندرس ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، بغداد : مطبعة العاني ، ط ١ ، ١٩٧١ م .
- الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب ، المكتبة العربية ، ط ١ ، ١٩٧٠ م .
- تفسير ابن عطية ، تحقيق أحمد صادق الملاح ، القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة القرآن والسنة ، ١٩٧٤ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دمشق : دار الفكر ، ابن عطية
- أدب الكاتب ، تحقيق محمد الدالي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ .
- المعانى الكبيرة في أبيات المعانى ، تصحيح سالم الكرنكوى ، بيروت : دار ابن قتيبة ١٩٨٢ م .
- النهضة الحديثة ، ١٩٥٣ م .
- بدائع الفوائد ، بيروت : دار الكتاب العربي .

ابن قيم الجوزية

- لسان العرب ، بيروت : دار بيروت .  
ابن منظور
- شرح المفصل ، ادارة الطباعة المنيرية .  
ابن يعيش
- شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب : المكتبة العربية ، ط ١ ، م ١٩٧٣ .  
أبوالسعود ، عباس
- الفيصل في ألوان الجموع ، مصر : دار المعارف .  
أزديم ، محمد
- حاشية الشهاب المسأة عنابة القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ، دياربكر : المكتبة الإسلامية .  
الأزهرى ، خالد
- شرح التصريح على التوضيح ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية .  
الاستراباذى ، رضي الدين
- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وزميله ، بيروت : دار الكتب العلمية ، م ١٩٧٥ .  
الأشمونى
- شرح الكافية ، بيروت : دار الكتب العلمية .  
الأنصارى ، أبو زيد
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتاب العربي .  
الأنصارى ، ابن هشام
- نوادر أبي زيد الأنصارى ، بيروت ، م ١٩٦٧ .  
البغدادى ، عبد القادر
- معنى الليب ، تحقيق مازن المبارك وزميله ، مراجعة ، سعيد الأفغاني ، بيروت : دار الفكر ، ط ٥ ، م ١٩٧٩ .  
الجوهري
- خزانة الأدب ولب أبابل العرب على شواهد شرح الكافية ، مصر : المطبعة الأميرية ببولاق ، ط ١ ، م ١٢٩٩ .  
الحموز ، عبد الفتاح
- شرح شواهد الشافية .  
الدر المصنون ، القاهرة : رسالة دكتوراه في الأدب ، ١٩٧٧ .  
الخراط ، أحمد
- الصحاح ، بيروت : دار العلم للملائين ، ط ٢ .  
الخطيب ، عبد اللطيف
- التأويل النحوى في القرآن الكريم ، الرياض : مكتبة الراشد ، ط ١ ، م ١٩٨٤ .  
الداني
- الحذف في المثل العربي ، عمان : دار عمار ، ط ١ ، م ١٩٨٥ .  
ذو الرمة
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، الرياض : مكتبة الراشد .  
الرماني
- ظاهرة التعويض في العربية ، عمان : دار عمار ، ط ١ ، م ١٩٨٦ .  
الزبيدي
- ظاهرة القلب المكانى في العربية ، عمان ، دار عمار ، ط ١ ، م ١٩٨٦ .  
الزجاج ، أبو سحق
- معجم الأفعال المتعددة إلى مفعول غير صريح مخدوف ، عمان : دار عمار .  
الحمصي ، الشيخ ياسين ابن زيد
- حاشيته على شرح الشهاب لأحمد بن علي الفاكهي المسماى بمجيب الندى على المقدمة المسأة بشرح قطر الندى وبل الصدى .  
اشتقاق أسماء الله ، تحقيق عبد الحسين المبارك ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، م ١٩٨٦ .  
الزجاجي ، أبو القاسم

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

- الزمخشري**
- كتاب اللامات ، تحقيق مازن المبارك ، دمشق : المطبعة الماشمية ، ١٩٦٩ م .
- أساس البلاغة ، القاهرة : كتاب الشعب ، ١٩٦٠ م .
- الكشاف ، القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٦٦ م .
- المستعصي في أمثال العرب ، الهند ، ١٩٢٠ م .
- ديوان المذلين في أشعار المذلين ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج : دار العروبة .
- ديوان الأخطل ، شعر الأخطل ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب : دار الأصمسي ، ١٩٧٠ م .
- الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الأشباء والنظائر في النحو ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٥ هـ .
- كتاب الاقتراح ، حلب : دار المعارف .
- مع الموامع ، تحقيق عبد العال سالم ، بيروت : دار البحوث العلمية .
- الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، مصر : دار نهضة مصر للطباعة والنشر .
- الدرر اللوامع ، كردستان بالجعالية ، ١٣٢٨ هـ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مصر : دار إحياء الكتب العربية .
- الأغاني ، مصر : مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، ١٣٢٣ هـ .
- الإنفاق من الإنفاق ، مصر : مطبعة السعادة ، ط٤ ، ١٩٦١ م .
- جوهر التصحح والتكسير في اللغة العربية ، القاهرة : مكتبة الخانجي .
- جهرة الأمثال ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البيجاوي .
- نتيجة الإملاء ، القاهرة : مطبعة حجازي ، ط٥ ، ١٩٣٧ .
- جامع الدروس العربية ، بيروت - صيدا : المطبعة العصرية ، ط٥ ، ١٩٧٢ م .
- كتاب التكميلة ، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان ، بغداد .
- الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق علي الجندي وزميله ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٥ م .
- معاني القرآن ، تحقيق عبد الفتاح شلبي ، مراجعة علي الجندي ناصيف ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ديوان الفرزدق ، القاهرة : نشر عبد الله اسماعيل الصاوي ، ط١ ، ١٩٣٦ م .
- القاموس المحيط ، القاهرة : مؤسسة الحلبي وشركاه .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧ م .
- ضرائر الشعر ، تحقيق محمد زغلول سلام وزميله ، الإسكندرية : منشأة المعارف .
- وصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحد الخطاط دمشق : مطبعة زيد بن ثابت ، ١٩٧٥ م .
- المقتضب ، تحقيق محمد عبد المخالق عضيمة ، القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٨٨ هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق عبد الرحمن سليمان ، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية .
- الجني الداني في حروف المعاني ، تحقيق طه حسن ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- عبث الوليد ، دمشق ، ١٩٣٦ م .
- الميداني ، أبو العلاء
- جمع الأمثال ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، ١٩٥٥ .

- إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي ، بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٧٧ م .  
البحر المحيط ، الرياض : مطابع النصر الحديثة .  
قواعد الإملاء ، الكويت : مكتبة الأمل ، ١٩٦٧ م .

النحاس ، أبو جعفر  
النحوبي ، أبو حيان  
هارون ، عبد السلام